

ملتقى الحوارات

ملحق يصدر عن وزارة الحكم المحلي بالشراكة مع ملتقى النوع الاجتماعي وبدعم من برنامج تمكين النساء في مواقع صنع القرار في الشرق الأوسط GIZ

كلمة الوزير

ان مشاركة المرأة السياسية في قطاع الحكم المحلي ما زال في طوره الجيني، حيث ساهمت الكوتا النسائية في فتح المجال في تلك المشاركة، وإن كانت النسبة لا تمثل مشاركة المرأة الحقيقية في الحياة العامة، ولا تعكس مستوى نضال المرأة الفلسطينية في كافة مجالات الحياة، لكن بداية ألف ميل تبدأ بخطوة.

وتشير تقارير التنمية إلى أن المرأة الفلسطينية تحديداً وحسب مؤشر (GPI) الجندر في التنمية، أن فلسطين حصلت على المركز ٤١ من أصل ١٨٧ وسجلت رقماً هو الأعلى بين الدول العربية ويختص هذا المؤشر (العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة، والصحة الإنجابية، والتعلم)، إلا انه وحسب نفس التقارير فان مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية لا زالت دون المستوى المطلوب، خاصة في قطاع الحكم المحلي.

وقد شهدت الفترة الانتخابية السابقة تراجعاً في العملية الديمقراطية بشكل عام، إذ أن العديد من القوائم كانت قوائم تزكية، جاءت لصالح تعزيز العائلية والعشائرية، الأمر الذي ألقى بظلاله على مشاركة المرأة الفلسطينية في هيئات الحكم المحلي، ما أدى إلى تراجع واضح في تمثيل المرأة الفاعل في الهيئات المحلية، بالإضافة إلى التراجع الواضح في موضوع رئاسة الهيئات المحلية والتي شهدت فترة الانتخابات السابقة بروز أربعة رئيسات للهيئات المحلية لتصبح واحدة في الانتخابات الحالية. وعليه ترى وزارة الحكم المحلي أن مستوى تمثيل المرأة في صناعة القرار في الهيئات المحلية والوزارة بحاجة إلى دفعات نوعية لإحقاق العدالة بين الجنسين وكسر الفجوة الحاصلة لصالح الرجل في قطاع الحكم المحلي، بما يخص المشاركة السياسية، في صناعة القرار.

كما تعمل الوزارة و بالتعاون مع المؤسسات الشريكة على تفعيل دور العضوات والموظفات في قطاع الحكم المحلي من اجل سياسة مشاركة المرأة السياسية في هيئات الحكم المحلي، بالإضافة إلى تمكين المرأة في المجالات المختلفة، الأمر الذي حتما سيساعد على كسر الفجوة الحاصلة في مشاركة المرأة في السياسية وصناعة القرار.

تؤكد وزارة الحكم المحلي، على سياسات الحكومة الفلسطينية في مجال تعزيز العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة وتفعيل الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي وعليه فإن الوزارة وإيماناً منها بدور المرأة الفلسطينية، قامت ومن خلال الخطة الاستراتيجية للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٧)، بتخصيص استراتيجية خاصة بإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الوزارة وفي أعمال الهيئات المحلية، بالإضافة إلى تمكين النساء وتفعيل الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي، وإلى العمل بتوصيات تقارير التدقيق على أساس النوع الاجتماعي، وكذلك إلى العديد من التدخلات التي تصب في جسر الفجوة الحاصلة بين الجنسين، وذلك لتعزيز العدالة المجتمعية سواء في الوزارة أو الهيئات المحلية أو القطاع بشكل عام..

وبناء على ذلك هناك توجه لدى وزارة الحكم المحلي لتفعيل مفهوم تقديم الخدمات الاجتماعية لدى الهيئات المحلية والتي تصب في خدمة الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع الفلسطيني سواء من المسنين، الأشخاص ذوي الإعاقة، أو من فئة النساء في الجهتين، وذلك إدراكاً وقناعة من الوزارة بأهمية النهوض بكافة فئات المجتمع الفلسطيني للتمكن من بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة ضمن أسس متينة وتفعيل عملية التنمية المحلية، التي لا تتم إلا بالمشاركة البناءة والجادة والحقيقية من أركان الفئات المجتمعية، وبشكل خاص المرأة.

حسين الاعرج
وزير الحكم المحلي



في مقابلة مع وكيل وزارة الحكم المحلي
لا يجب الارتهان إلى مسألة
«الكوتا» إلى الأبد

صفحة ٢



رياديات يبدعن في
مشاريع خدمتية

صفحة ٨



شبكة عضوات المجالس المحلية
في فلسطين ... تطور ونماء

صفحة ١٢

- الاتحاد العام للمرأة: نشاط ملحوظ لتضمين النوع الاجتماعي ضمن سياسات الفصائل صفح 3
- ملتقى النوع الاجتماعي تكامل الجهود لتعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي صفح 3
- التدقيق من منظور النوع الاجتماعي صفح 4
- مجالس الظل تجربة رائدة تُسجل لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية صفح 5
- رولا وجهاد: امرأتان نجحتا بتجسيد دور المرأة الفاعلة في الهيئات المحلية صفح 6
- تجربة إعلامية تستحق الإثراء والبناء عليها صفح 7
- قصص نجاح مشاريع مؤسسة أدوار في مناطق «ج» مع الحكم المحلي صفح 9
- أعدّها طاقم شؤون المرأة قاعدة بيانات عضوات الهيئات والمجالس المحلية صفح 10
- منسقات النوع الاجتماعي في المديرية، واقع وتحديات صفح 10
- عضوات وأعضاء هيئات محلية يتحدثون عن تجربة غنية من التدريب افتقدوها سابقاً صفح 11

هذا الملحق هو توثيق لمجموعة من المبادرات من قبل وزارة الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني في مجال تعزيز المشاركة السياسية للنساء

في مقابلة مع وكيل وزارة الحكم المحلي

لا يجب الارتهان إلى مسألة «الكوتا» إلى الأبد



جبارين: تجربة النساء في الهيئات المحلية مميزة ويجب أن نراكم عليها

يمثل النوع الاجتماعي أحد مظاهر عناية وزارة الحكم المحلي، وهو ما يتجلى في أوراق السياسات الخاصة بها، ووجود وحدة معنية بها، عدا عن العديد من الجوانب المتصلة بمنظومة عملها، سواء فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية، أو الجندر، إلى غير ذلك، ما يعني أن الوزارة أولت أهمية خاصة لدعم الدور النسوي على مختلف الأصعدة.

ما يؤكد وكيل الوزارة محمد حسن جبارين، الذي يقر بأهمية ونجاح تجربة النساء في قطاع الحكم المحلي، دون أن يخفي أن هناك طموحات عديدة على صعيد تعزيز هذه التجربة أكثر فأكثر مستقبلاً.

ويقول جبارين: «أن أحد مظاهر اهتمام الوزارة بالنوع الاجتماعي وتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الحكم المحلي، يتمثل في دعمها لمسألة «الكوتا» التي تصل إلى 20%، مشيراً أنه لا توجد هيئة محلية إلا فيها هذه النسبة أو تزيد، فهناك هيئات محلية تجاوزت فيها المرأة نسبة الكوتا.

ويضيف: نحن كوزارة دعمنا دور المرأة في كافة الاتجاهات في الهيئات المحلية، سواء كقيادية في المجتمع المحلي، أو في الهيئة المحلية حيث يمكن أن تعمل بشكل فاعل، ونفدنا دورات تدريبية مكثفة لكافة النساء اللواتي خضن تجربة الهيئات المحلية، ونظماً ورشات عمل تناولت مسائل مختلفة، ولم تقتصر على تخصصات معينة، بل طالت مختلف أوجه عمل الهيئات المحلية.

ومن وجهة نظر جبارين، فإن وجود وحدة النوع الاجتماعي في الوزارة، مظهر آخر مهم، يعكس الاهتمام الذي توليه الوزارة للمشاركة النسائية ودعمها، مشيراً إلى ما تقوم به الوحدة لجهة التواصل مع الهيئات المحلية، أو وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات الأخرى، أو المديرات التابعة للوزارة في كافة المحافظات.

ويقول: «نحن ندعم توجه القطاعات النسوية، سواء كانت مؤسسات أو اتحادات، أو جمعيات، لتكون لنا شريكا في هذا الجانب، وبعقادي فإن توجه الحكومة في هذا المجال مهم، لمشاركة المرأة في كافة جوانب عمل الهيئات المحلية، سواء كعضو مجلس، أو موظفة في الهيئات المحلية»، وهو يبدي عموماً رضاه عن مشاركة المرأة في الهيئات المحلية، لكنه يرى أن على المجتمع أن يساندن في هذا المجال.

ويضيف: «يجب أن يكون التعاون بين النساء متيناً، فهذا يقوي دورهن، وبعقادي نحن حققنا قفزة نوعية في هذا المجال، وقطعنا خطوات ملموسة وواثقة إلى الأمام، لكن الدور المجتمعي يجب أن

يتطور، فيما يتعلق بدور المرأة أكان على الصعيد المجتمعي أو داخل هذه الهيئات، كما أن بعض الهيئات المحلية البعيدة عن مراكز المدن، بحاجة إلى تطوير وتفعيل بشكل أكبر».

وفيما يتعلق بـ «الكوتا»، يقول جبارين: «إذا بقينا نرتكز على وجود هذه النسبة، قد نعود إلى الوراء، لكن إذا أخذت كخطوة أولى باتجاه تعزيز حضور المرأة ومشاركتها فسنسير إلى الأمام. ويستدرك: «كخطوة أولى فإن الكوتا خطوة إيجابية وقوية، لكنني شخصياً من مؤيدي أن تكون المرأة شريكا فاعلاً، وأن تأخذ دورها مستقبلاً دون كوتا، فالكوتا هي مقدمة جيدة لمشاركة المرأة بشكل أكثر فاعلية، لكنني لا أرى أنه يجب أن تستمر إلى الأبد.

ويعلن جبارين تأييده لمسألة زيادة «الكوتا» لكن لفترة محددة باعتبارها محفز ومقدمة ضرورية، مستدركاً أنه إذا بقيت (الكوتا) بشكل مستمر، فإنها ستضعف دور المرأة. ويقول: «عندما تؤهل المرأة عبر المشاركة في انتخابات الهيئات المحلية، فهذا يبرزها كقائدة للمجتمع المحلي، الأمر الذي يمنحها حافزاً للتقدم وتحقيق إنجازات، سواء على مستوى المواقع السياسية، أو الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية».

ويضيف: «المرأة الناجحة في عملها في الهيئات المحلية، قد تقرر الاستمرار في هذه التجربة، أو ربما تنطلق إلى مؤسسات أخرى سياسية أو غير سياسية».

ويضيف جبارين أن الوزارة اتخذت سلسلة من الإجراءات لدعم مشاركة المرأة، حيث أن استراتيجيتها تراعي مسألة النوع الاجتماعي، الأمر الذي ينطبق على هيكليتها، وسياساتها، وموازناتها وبرامجها، مشيراً إلى أن التركيز على النوع الاجتماعي، يمتد ليشمل آلية تعاطي الوزارة، وتعاونها مع مؤسسات المجتمع المدني، في كافة أوراق السياسات التي تعد، مثل ورقة سياسات المشاركة المجتمعية، أو ورقة سياسات المساءلة المجتمعية، وغيرهما، ويقول: «أننا نشرك

مؤسسات المجتمع المدني معنا، ونحن نشرك في عضوية الكثير من اللجان، وندعو المؤسسات النسوية إلى الفعاليات المختلفة التي ننظمها».

كما يلفت إلى أهمية الدور الذي تلعبه دائرة التوجيه والرقابة في الوزارة، لجهة التأكد من احترام وتكريس مسألة النوع الاجتماعي في قطاع الحكم المحلي، وفي هذا السياق، يقول جبارين: «جزء أساسي في عملنا، يتمثل في مراعاة النوع الاجتماعي، فهناك تنسيق عالي في هذا الجانب، فالمرأة جزء ومكون رئيسي ضمن عمل التوجيه والرقابة، بالتالي يتم مراعاة ذلك عبر الجولات التي ينفذها كادر الدائرة، واطلعنا على عمل الهيئات المحلية»، ويستدرك: «لا يقتصر دورنا في هذا المجال على التوجيه والرقابة، بل يمتد إلى الأعمال الهندسية، سواء فيما يتعلق بالتنظيم أو المخططات الهيكلية، أو أعمال البناء والإنشاءات، مثلاً فيما يتعلق بالأرصدة وارتدادات الشوارع، إذ يراعى فيها موضوع النوع الاجتماعي واحتياجات المرأة وخصوصيتها بشكل جيد».

وحول رسالته للنساء في قطاع الحكم المحلي، يؤكد على ضرورة أن تكون المرأة نصيرة للمرأة، وأن تركز على مسألة النوع الاجتماعي من منظور منفتح، يأخذ بالاعتبار مخاطبة الرجل والمرأة على حد سواء. ويقول في هذا الصدد: «النوع الاجتماعي مهم، ويجب أن يتم التركيز فيه على المرأة والرجل، لكن باعقادي لكي تكون شريكا المرأة حقيقياً للرجل في هذا الجانب، عليها ألا تستهين بنفسها كعنصر قادر على الإبداع والمشاركة في صنع القرار، وأن تطلق المرأة العنان لقدراتها على المبادرة والتطوير، وأن تسهم في لعب دور محوري ومميز ليس على صعيد عملها فحسب، بل في مختلف الجوانب المتصلة بالتأثير على واقع مجتمعها».

يسعى لإقرار "كوتا" نسوية بنسبة ٣٠٪ في أية انتخابات قادمة

الاتحاد العام للمرأة: نشاط ملحوظ لتضمين النوع الاجتماعي ضمن سياسات الفصائل

سائد ابو فرحة

المساواة بصرف النظر عن موضوع الكوتا، لأن الأساس ترسيخ الوعي والقناعة الكاملة بالمساواة.

يعد مشروع "قفرة إلى الأمام" الذي بدأ الاتحاد تنفيذه قبل ثلاثة أعوام بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، أحد محاور نشاط الاتحاد في مجال تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، لجهة تعزيز مكانة المرأة داخل الفصائل، وتوضيح الخليي: أن العمل مع العناصر الشابة (مجموعات الضغط) داخل الفصائل، يمثل سابقة هي الأولى من نوعها، مشيرة إلى أن في كل فصل هناك الآن ١٠ شبان وفتيات، دورهم الأساسي هو الترويج لقضايا المرأة، بالاستناد إلى وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، واتفاقية "سيداو"، واتفاقيات حقوق الإنسان. وهناك جو إيجابي من الفصائل، وإيمان بدور المرأة وأهميته، مبينة أن على الفصائل تناول قضايا المرأة بشكل جدي وجوهري، والوقوف أمام المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى مختلف المستويات، سواء أكانت سياسية أو ثقافية، أو اجتماعية، إلى غير ذلك.

وحول ذلك تقول الخليي: عملنا على تشكيل مجموعات ضغط داخل الفصائل، تتكون من شبان وشابات تم تدريبهم والارتقاء بمعارفهم فيما يتصل بقضايا المرأة، والاتفاقيات ذات العلاقة، وصولاً إلى قراءة ومراجعة اللوائح والأنظمة الداخلية للفصائل من منظور نسوي. واتخذت مجموعة توصيات التي تم عرضها خلال مؤتمر برام الله، جمع مختلف قادة الفصائل بهدف إقرارها. وقد أقر الأمناء العامون للفصائل بوجود خلل في هذه الأنظمة، الأمر الذي قاد إلى التوقيع على وثيقة الشرف مع الفصائل والاتفاق على تعديل النصوص التي تمس بمفهوم النوع الاجتماعي في هذه الأنظمة لدى انعقاد أول مؤتمر لها. فلأول مرة في تاريخ الفصائل، يتم فتح موضوع الأنظمة واللوائح الداخلية من منظور النوع الاجتماعي، وإجراء تعديلات عليها، ما يمثل إنجازاً.

وتقول الخليي: "الاتحاد بقوته وتاريخه النضالي لديه القدرة على قيادة حملات ضغط على الفصائل، لإقرار مجموعة من المسائل المتصلة بحقوق المرأة، بالتالي فإن الموقف الإيجابي من الفصائل، يدفعنا إلى أن نخطو خطوات واسعة في هذا المجال، ولكن تعطل المجلس التشريعي، والانقسام، يحول دون تعديل القوانين". وأوضحت الخليي إلى أن هناك تحد آخر، يكمن في التطرف والمفاهيم الخاطئة إزاء قضايا المرأة، تلمس تجلياتها في العديد من الممارسات التي تشهدنا عدد من الدول العربية. واستدركت بأنه على الرغم من الجو الإيجابي إزاء قضايا المرأة لدينا، علينا كحركة نسوية واتحاد أن نعمل على عدم الوقوع في اشكاليات وقعت فيها النساء العربيات.

في الانتخابات المحلية الأخيرة (٢٠١٢-٢٠١٣)، سواء عبر الاقتراع أو التزكية، علماً أن عدد اللواتي فزن بالانتخاب بلغ ٢٧١ عضوة.

وتضيف الخليي: "حاليا نحن كاتحاد نعمل على رفع نسبة الكوتا إلى ٣٠٪، خاصة بعد توقيع الرئيس على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة " سيداو"، ما يضعنا أمام مسؤولية العمل لمواءمة تشريعاتنا مع الاتفاقية الدولية. وتلفت إلى أن الاتحاد يقوم مع عدد من المؤسسات الشريكة والفصائل، بإطلاق حملة لرفع نسبة "الكوتا" إلى ٣٠٪ ضمن قوائمها، علماً بأن بعض الفصائل لديها الجاهزية لإيصال هذه النسبة إلى ٥٠٪، حيث تم التوقيع قبل نحو عامين وثيقة شرف مع الفصائل المنضوية ضمن المنظمة، ينص على اعتماد "كوتا" في قوائمها بنسبة ٣٠٪ يراعى ذلك لدى فتح قانون الانتخابات المحلية للتعديل.

وتوضح الخليي أن الدول تستخدم الكوتا كآلية مؤقتة لإيصال المرأة إلى مواقع صنع القرار، ونحن في فلسطين باعتبارنا دولة في طور النشوء، ورغم نضالات وحضور المرأة، إلا أن هناك بعض المفاهيم المغلوطة السائدة التي يروج لها، من قبيل أن المرأة غير قادرة على قيادة مؤسسات أو تقلد مناصب رفيعة إلا في حالات نادرة، الأمر الذي يرفضه الاتحاد، ويرى أنها تنتقص من دور المرأة، بالتالي فالكوتا مهمة لجهة تعزيز مشاركة المرأة، وتشجيعها على الانخراط بفعالية في شتى مواقع صنع القرار. كان قرار المجلس المركزي في دورته الأخيرة، القاضي بأن يكون تمثيل المرأة بحد أدنى ٣٠٪ في كافة مؤسسات المنظمة والدولة، إنجازاً يسجل للاتحاد، الذي عمل على إيجاد مناخ سمح باتخاذ القرار، وهذا الإنجاز يجب أن ينعكس على قانون الانتخابات، إضافة إلى الجانب القانوني، عبر صياغة تشريعات لصالح المرأة، وتعديل أي قوانين تمس بحقوق المرأة، وبهذا السياق قام الاتحاد والأطر النسوية في وضع مسودة "قانون الأسرة".

وفي هذا السياق يؤكد النائب "بسام الصالحي"، أمين عام حزب الشعب، أنه مع رفع نسبة "الكوتا"، وذلك انطلاقاً من إيمانه بمبدأ المساواة بين الجنسين، ويضيف: "أن الكوتا بالنسبة لنا وسيلة لتعزيز مشاركة المرأة، لكن الهدف الرئيس هو أن نصل للمساواة، لتتمكن المرأة من أخذ دورها بغض النظر عن وجود "كوتا" من عدمه، بالتالي فهذا الأمر ليس بديلاً عن رفع درجة الوعي، وتعزيز مفهوم المساواة. وحسب الصالحي فإن الفصائل بشكل عام أطر تنظيمية طوعية"، ويقول: "نحن مع تكريس المساواة داخل الفصائل لا سيما اليسارية منها، لتتمكن المرأة من أخذ دورها دون تمييز على أساس المساواة والكفاءة، ووفقاً للدور الذي تلعبه في الحياة الحزبية". ويضيف: "سعيانا إلى اعتماد الكوتا، لكننا نطمح إلى تحقيق

ملتقى النوع الاجتماعي

تكامل الجهود لتعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي

فيما تعمل وزارة الحكم المحلي في هذا الإطار على تعزيز العمل والتنسيق في قضايا النوع الاجتماعي والحكم المحلي، حيث تعد المرجعية والمظلة العامة للملتقى وعمله. وفي هذا السياق يقول وكيل وزارة الحكم المحلي، محمد حسن جبارين: "إن الوزارة تبنت من خلال القانون نظام الكوتا في انتخابات الهيئات المحلية، والانتخابات العامة، وعملت بكل جهد على اعتبار المرأة شريك أساسي وصانعة قرار". ولفت إلى أن الوزارة أخذت هذا الموضوع بجدية، وعملت على أن تكون المرأة الفلسطينية شريكة بالقرار، وهيأت لها المناخات المناسبة للعمل في الهيئات المحلية، سواء كعضو مجلس قادر على الخلق والإبداع، أو موظفة بالوزارة أو الهيئات المحلية".

ويضيف "جبارين"، إلى أن وزارة الحكم المحلي حثت المرأة على المشاركة ليس فقط بأعمال المجالس الهيئات المحلية في مجال التخصصية التي لها علاقة بالمرأة والطفل، إنما بكل الجوانب التي تقدمها الهيئة المحلية سواء بالسياسات والاستراتيجيات والمشاريع المختلفة، كذلك بالقضايا التنموية وبيئات الاستثمار مع القطاع الخاص، مما يعطى المرأة الفلسطينية والنوع الاجتماعي أهمية كبرى في التعاون بين القطاعات.

ويعد الملتقى اجتماعات ومؤتمرات دورية بين الحين والآخر، بمعدل ستة اجتماعات سنوياً، من أجل تنسيق عمل المؤسسات في شتى المجالات المتعلقة بتعزيز المشاركة السياسية للنساء وتسهيل الضوء على التجارب الناجحة للنساء اللواتي أثبتن قدرات وقدمن مبادرات انعكست إيجاباً على المجتمع، لتشجيع غيرهن بدعمهم ومكافأتهن. إضافة إلى عقد لقاءات مع صناعات القرار في وزارة الحكم المحلي، وتبني خطة شاملة من قبل جميع المؤسسات توضح دور واهداف المؤسسات العاملة، وتنسيق وتكامل الجهود بينها.

ويطمح القائمون على الملتقى في تحقيق المزيد من الانجازات من أهمها عقد مزيد من اللقاءات مع صناعات القرار، إعداد برامج إعلامية توعوية حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة وأهمية الملتقى، وإصدار عدد من التقارير الإحصائية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة بالإضافة إلى العمل مع الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة لحثهم على ضرورة زيادة المشاركة السياسية للنساء وأهمية وجود نساء قياديات ومرشحات قادرات على المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة.

على اثر مشاركة المرأة الفلسطينية في انتخابات المجالس المحلية التي عقدت في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ٢٠٠٥، تبلورت فكرة تأسيس ملتقى النوع الاجتماعي؛ ليكون أداة ربط بين المؤسسات النسوية الأهلية والمجتمعية العاملة في مجال النوع الاجتماعي، وبين المؤسسات الحكومية العاملة أيضاً في هذا المجال، وتحديداً وزارة الحكم المحلي، بهدف ادماج النوع الاجتماعي في قضايا الحكم المحلي، للوصول إلى قطاع حكم محلي يراعى قضايا النوع الاجتماعي. ويضم ملتقى النوع الاجتماعي مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في قطاع الحكم المحلي والنوع الاجتماعي، بعد أن تم التوافق عليها في أعقاب القيام بدراسة مسحية لأهم المؤسسات العاملة في هذا المجال. ومن أهم هذه المؤسسات: وزارة الحكم المحلي، ووزارة شؤون المرأة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، جمعية النجدة الاجتماعية، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وصندوق تطوير وإفراض البلديات.

ويعد التعاون الألماني "GIZ" أحد أهم الشركاء في الملتقى، حيث يقوم البرنامج بدعم الأنشطة وتخصيص موارزات في برنامجه الحالي والمستقبلي لتمويل المبادرات على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية، التي تعزز من مكانة النساء الأعضاء في الهيئات المحلية.

تقول الكاتبة "ريما كتانة نزال"، وهي واحدة من الكفاءات النسوية في الملتقى: "الانتخابات أفرزت نتائج إيجابية لصالح المرأة، حيث أن أغلبية النساء المشاركات في الانتخابات من ذوات الكفاءة والقدرات العلمية والثقافية، وقادرات على العمل في مجال الحكم المحلي، بشرط إتاحة الفرص أمامهن للاستفادة من قدراتهن. ولذلك تعتبر "نزال" أنه لا بد من العمل على تغيير الفكر النمطي السائد الذي يحكم دون تدقيق على أن المرأة غير مؤهلة، وإقرار خطة للعمل متنوعة الأغراض والأهداف، من أجل توحيد رؤية الملتقى على صعيد تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي ولرفع أهلية المرأة وتوعيتها، وتبادل الخبرات والتجارب والاستفادة منها، بالتعاون مع الجهات المختصة، الحكومية ممثلة بوحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي والمؤسسات النسوية ذات الصلة

التدقيق من منظور النوع الاجتماعي

تقرير زينب حمارشة



لفتهم إلى ضرورة إشراك الجميع في اتخاذ القرارات، وهو ما كان مغيباً عند صناع القرار والإدارات في الهيئات المحلية.

بدورها، أوضحت مديرة دائرة المرأة والطفل في محافظة رام الله والبيرة وعضو الفريق الوطني للتدقيق «اعتدال الجريبي»، أن التدقيق هو عملية تشاركية تبادلية تعليمية للبلديات وكافة الهيئات المحلية، ولجميع العاملين فيها بكل المستويات، وهي عملية تعطي من هم في مواقع صنع القرار إضاءات هامة للنظر في المحاور المغيبة عن الانتباه، للبدء في تحقيق المساواة من قبل الجنسين.

وكان من أهم نتائج عملية التدقيق من منظور النوع الاجتماعي داخل الهيئات المحلية:

تطوير منهجية التدريب في النوع الاجتماعي ضمن ثلاث مستويات: مستوى الإدارة العليا ومتخذي القرار، مستوى العاملين والعاملات في البرامج والخدمات، وأخيراً مستوى العاملين والعاملات في وظائف الدعم، بالإضافة إلى مستوى تدريبي للعاملين في الوظائف الفنية في الميدان.

تطوير واعتماد منهجية عمل تعتمد أوسع مشاركة من كافة فئات المجتمع والمؤسسات ولا سيما المؤسسات النسوية وذلك لتحديد الاحتياجات والأولويات وتطوير خطة تنمية تشاركية تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والعادلة على صعيد المدينة

تطوير معايير ومؤشرات تقييمية حول النوع الاجتماعي في كافة البرامج واعتمادها عند التقييم وقياس الأثر.

لقد أثبتت عملية التدقيق من منظور النوع الاجتماعي فعاليتها في الكشف عن الثغرات في الهيئات المحلية، وتحديد الفجوات ذات العلاقة بالمساواة، وتقديم التوصيات المناسبة لإحداث التغييرات والإصلاحات المطلوبة في الأنظمة والإجراءات الإدارية. كما بينت آليات تصويبها من خلال إدارتها التي أبدت استعدادها التعاون مع نتائج التدقيق، وأتاحت الفرصة للتعرف على مدى وعي مجموع الموظفين والموظفات بدور الهيئة المحلية قيد التدقيق، وأخذها بعين الاعتبار قضايا المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات العمل.

في إحداث التنمية المنشودة والمستدامة في البلدية المتحدة، ودورها المهم في المساهمة بإنجاح عملية الدمج.

في سياق متصل، أكد رئيس وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي في بلدية الخليل «فارس شاور»، أن بلدية الخليل آمنت بموضوع النوع الاجتماعي ودمج المرأة في إدارة البلدية وتولي المناصب وتمثيل البلدية في جميع النواحي بمشاركة زميلها الرجل، خاصة في ظل المجلس البلدي الجديد.

وأوضح شاور، أن إدارة بلدية الخليل وقبل عملية التدقيق كانت تظن أن الوضع القائم هو مثالي وخالي من المشاكل المتعلقة بموضوع النوع الاجتماعي، ولكن من خلال المنهجية العلمية التي تبناها فريق التدقيق، أتضح وجود ثغرات ينبغي معالجتها للنهوض بالبلدية وتحسين أدائها، مؤكداً أن مخرجات المشروع كانت مفيدة جداً للبلدية.

وأشار شاور إلى أنه تم الأخذ بعين الاعتبار كافة التوصيات الواردة في تقرير مشروع التدقيق، حيث تم إشراك أكثر للموظفات وعضوات المجلس البلدي في تمثيل البلدية، والتشبيك بشكل أكبر مع المؤسسات التي تعنى بالمرأة، إضافة إلى دمج النوع الاجتماعي في الخطة الاستراتيجية لمدينة الخليل.

ملفتاً أنه تم تغيير مصطلحات الإعلان عن التوظيف، فعلى سبيل المثال، قبل عملية التدقيق كانت بعض الإعلانات الوظيفية تختص بالذكر كمهنة الهندسة، وأخرى تختص بالإناث كمهنة السكرتاريا، لكن الأمر اختلف بعد نتائج التدقيق إذ تم تطبيق المساواة في الإعلانات الوظيفية بين الجنسين، كما تم إقرار قوانين خاصة تمنع وتحمي الموظفات من أي مضايقات قد تحدث داخل البلدية.

من جانبها، أكدت الموظفة في وزارة شؤون المرأة «فاطمة ردايدة» والعضو في الفريق الوطني للتدقيق، أن تجربة التدقيق في الهيئات المحلية هامة جداً على كافة المستويات، خاصة أن معظم الهيئات المحلية تعتبر نفسها نموذجاً يحتذى به وتقع في بعض الثغرات دون قصد، فيما وجد فريق التدقيق في بعض الهيئات المحلية أن هناك عملية إقصاء متعمدة، منوهة إلى أن الأصل هو تقديم الخدمات لكافة شرائح المجتمع، لذلك وجب

أطلقت وزارة الحكم المحلي ووزارة شؤون المرأة ومركز الدراسات النسوية وبدعم من مؤسسة GIZ الألمانية، مشروع التدقيق من منظور النوع الاجتماعي في آذار/2014.

استهدف المشروع خمس هيئات محلية في الضفة الغربية وهي بلديات الخليل وبيت لحم وبيرزيت والجفتلك والمتحدة، تم فيها التدقيق بخطوات متتالية بدأت بمراجعة الأدبيات والوثائق الخاصة بالهيئات، تبعها عقد ورش عمل خاصة من قبل الفريق المختص بالتدقيق، إضافة إلى مجموعة من المقابلات مع المدراء والمسؤولين، ثم كتابة التقرير الأولي وعرضه على الهيئة لمراجعته معها، وصولاً لاعتماد التقرير وتسليمه إلى الهيئة المحلية مرفقاً بمجموعة من التوصيات.

يعتمد مبدأ التدقيق من منظور النوع الاجتماعي على مراجعة ماهية المؤسسة وسياساتها، والتدقيق في خططها وبرامجها والثقافة المؤسسية المتداولة، بهدف البحث عن التمييز المتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، والثغرات الموجودة في المؤسسة، والتأكد من مدى تطبيق العدالة بين الجنسين، والتأكد من استهداف الهيئات المحلية لكافة شرائح المجتمع، لتقوم الهيئات المحلية بعد إجراء عملية التدقيق فيها، بتبني التوصيات والعمل على تنفيذها، في إطار سعيها لتصويب عملها وتطوير أدائها.

وفي هذا الإطار قامت البلدية المتحدة بعد عملية التدقيق بتثبيت وتصنيف ثلاث موظفات جدد ضمن كادرها يتمتعن بكامل الحقوق الوظيفية، وأصبح في البلدية أربع موظفات احدهن رئيس قسم، مما رفع نسبة العنصر النسائي في الهيئة إلى 15% من إجمالي عدد الموظفين. كما أدرجت البلدية المتحدة موضوع النوع الاجتماعي ضمن أولوياتها، حيث تقوم بالتعاون مع العنصر النسوي بتوفير مشاريع لدعم هذا القطاع، إضافة إلى الترتيب لعقد لقاءات بخصوص تطوير الوعي لدى النساء بحقوقهن القانونية والشرعية والاجتماعية بالتعاون مع نساء حقوقيات.

وأشار المدير الإداري في البلدية المتحدة جمال نعيرات، إلى أن عملية التدقيق من منظور النوع الاجتماعي ساهمت في إطلاع البلدية وخاصة صناع القرار والإدارات المختصة على أهمية إشراك المرأة، ودورها

مجالس الظل

تجربة رائدة تسجل لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية



المرحلة الأساسية بسبب الازدياد بعدد الطلاب، وإنشاء حديقة للنساء والأطفال. في حين استطاع المجلس في منطقة برقين توفير حافلة لنقل الطالبات، وتطوير الأفاق السياحية للقريبة، وافتتاح بازار ومتحف تراثي بالتنسيق مع جهات مجتمعية مختلفة.

لقد شكلت المجالس أرضية لدعم النساء الراغبات بأن يكن جزءاً من المنظومة السياسية، وتقول "عطاطرة": "في البداية شعرت النساء بالخجل من طرح قضاياهن، ولكنهن الآن أكثر قدرة على المناقشة لتحقيق أهدافهن". وتذكر "سهيلة عمارنة" من يعبد: "كنت أفكر منذ فترة في التنافس على رئاسة مجلس بلدي يعبد في الانتخابات القادمة، لكن بعد حضور اجتماعات مجالس الظل، وبعد الاستماع لتجارب النساء، أصبحت أفكر جدياً بالموضوع، وسأستفيد من إمكانية مرافقة رئيس المجلس من أجل التدريب العملي فهذا سيطور من قدراتي لأكون مرشحة قوية للانتخابات القادمة".

غير أن إنشاء مجالس الظل لم يكن بالأمر السهل في بعض المواقع، فمنذ البدايات عارضت بعض المجالس المحلية المنتخبة مشاركة عضوات المجالس في الاجتماعات الدورية، وفي هذا السياق تشير العضو سمر سمار من مجلس اليامون: "تعثرت علاقتنا مع المجلس البلدي نتيجة الثقافة الدونية للمرأة، لأنهم "يحبون الست الساكنة وإحنا ما بنسكت".

ماذا بعد؟

أسهمت هذه المبادرة في تعميق قدرات النساء وشكلت نموذجاً لقطاعات شبابية لتنظيم مجالس ظل للشباب في بعض المناطق عبر مؤسسة شارك، بالإضافة إلى نقل التجربة لعدد من الدول العربية عبر التنسيق والتشبيك مع الجمعية.

ولذلك، ستواصل الجمعية تجذير تجربة القيادات في مجالس الظل؛ عبر التنسيق مع المجالس المنتخبة لتوسيع مساحة مشاركة النساء فيها، لا كمرافقات فقط، بل كمرافقات للمجلس، وستعمل الجمعية كذلك على تعميم التجربة في مواقع جديدة تشمل قطاع غزة.

الأولى والثانية وحتى الآن، حيث تم تشكيل ٤٨ مجلساً في الضفة الغربية، شكلت إطاراً لتعزيز القدرات والمعرفة ورفع الوعي الذاتي للنساء بحقوقهن، وشهد العمل في مجالس الظل أبعاداً نوعية، حيث ساهم في بلورة رأي عام مجتمعي بأهمية النضال النسوي الحقوقي، الأمر الذي سيقود بالضرورة إلى تفكيك الخطابات الثقافية الذكورية؛ عبر عملية التحول الديمقراطي في المجتمع.

واستطاعت الجمعية بناء شبكات للنساء في مجالس الظل تعمل على مراقبة الخروقات التي تمس حقوق العضوات المنتخبات، والتدخل لتعديل وتغيير السياسات غير الملتزمة بالنوع الاجتماعي، سواء عبر تصميم أو تنفيذ مشاريع تنموية محلية، ولعل الهدف العام من هذه التجربة هو دعم وإسناد النساء اللواتي نجحن بانتخابات مجالس الحكم المحلي، بالإضافة إلى تشجيع أعداد أكبر من النساء في هذه المواقع على الترشح في الانتخابات القادمة للحكم المحلي، وكذلك من أجل تعزيز التواصل بين العضوات وبين النساء لصالح ازدهار المجتمع المحلي وتطوير التنمية من وجهة نظر النساء واحتياجاتهن.

يحبون "الست الساكنة" وإحنا ما بنسكت

تقول عضو مجلس الظل فردوس خواجه من نعلين: "من خلال المجلس استطاعت العضوات تحقيق تغييرات جذرية، فخلال عام واحد فقط تمكناً من رفع نسبة نجاح الثانوية العامة في القرية إلى ٨٠٪، في حين لم تتجاوز في السابق نسبة ١٪، بالإضافة إلى إنشاء مجلس الأمهات في مدارس الذكور للمرة الأولى، والذي لم يكن ممكناً في السابق".

أما في قرية "بيتا"، فعمل المجلس على بناء مركز للطفولة والأمومة، وذلك لمواجهة الأمراض المعدية التي تنتقلها العيادة الصحية، والتي تشكل خطورة على حياة الأم وطفلها، وفي بلدة حوارة قام المجلس بتشغيل النساء ضمن مشاريع الطوارئ، في حين استطاع مجلس الظل في قرية "تل"، الحصول على تعويضات للمزارعين نتيجة الخسائر التي لحقت بمزارعهم بسبب انتهاكات المستوطنين المستمرة.

وتؤكد العضو "وفاء عطاطرة" من مجلس "زبوا"، على أن مجالس الظل أصبحت مرجعية للمجلس القروي في العديد من القضايا المتعلقة بالقرية بما فيها تطوير البنية التحتية، ويعمل المجلس حالياً على إيجاد مدرسة

ارتبط النضال النسوي الفلسطيني بالنضال التحرري عبر المحطات النضالية المختلفة والمتواصلة للشعب الفلسطيني؛ منذ انطلاقة المشروع الصهيوني التهجيرى الاقتلاعي الاستعماري، وتطور العمل النسوي على صعيد المضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأيضاً على الصعيد التنظيمي وفق سياقات المجتمع الفلسطيني ووفق تطور الحراك النسوي العالمي والإقليمي المرتبط بحقوق المرأة في الفضاء الخاص وفي الفضاء العام.

الأمر الذي فرض على الحركة النسوية الفلسطينية حالة من الاشتباك المتواصل مع سياسات الاحتلال القمعية من جهة، والاشتباك مع الثقافة والبنى الأبوية من جهة أخرى، لنيل الحرية والاستقلال، ولمواجهة التمييز الجنسي الذي يؤدي إلى إقصاء النساء وحرمانهن من المشاركة في دوائر صنع القرار. إذ تعترف الثقافة والعادات المجتمعية بالدور الإنجابي للمرأة فقط، ويقوم النظام السياسي بإعادة إنتاج هذه الثقافة والسلوكيات المرتبطة بها؛ عبر منظومة القوانين التمييزية وعبر غياب الإرادة السياسية لمناهضة التمييز.

لقد التزم الخطاب النسوي الفلسطيني بمبدأ حقوق المرأة كحقوق إنسان غير قابلة للتجزئة والتأويل، والذي أسس لمضامين وثيقة حقوق المرأة التي تم الإعلان عنها في عام ١٩٩٤ في القدس من كافة الأطراف النسوية، والتي استندت إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو".

على هذه الأرضية، أطلقت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية مبادرة "مجالس الظل" في الحكم المحلي، عبر برامج تمكين المرأة في الحياة العامة منذ عام ١٩٩٤، لإشراك النساء في اللجان المعنية لإدارة المجالس المحلية آنذاك والتي خلت تقريباً من التمثيل النسوي، بهدف تدريب النساء؛ ليكن جزءاً من صنع القرار في الحكم المحلي، وللضغط من أجل إجراء انتخابات الحكم المحلي عبر مسار تعزيز الديمقراطية الذي يعزز عملية إدماج المجتمع في قضايا الحكم المحلي استناداً للحق في المشاركة السياسية والمجتمعية.

واستمر عمل الجمعية في تشكيل مجالس الظل بعد الانتخابات

رولا وجهاد: امرأتان نجحتا بتجسيد دور المرأة الفاعلة في الهيئات المحلية

تقرير: بلال غيث كسواني



السيدة جهاد زهور



السيدة رولا جاد الله

أصحاب البسطات بشكل تام، وهددوا بالإضراب وحتى بإحراق أنفسهم. وحول ذلك تقول: "تشكلت على الفور لجنة للحسبة وكنت أنا العضو الوحيدة فيها، واجتمعت مع أصحاب هؤلاء البسطات والمسؤولين، بداية، الجميع استغرب كيف لامرأة أن تنزل للحسبة لحل مشكلة فيها، لكنني استمررت في عملي وتوجهت للمحافظة والشرطة لضمان ضبط السوق وتنفيذ المشروع للنهاية".

مشروع القادِم مرافق عامة داخل الحسبة

صراع جديد تخوضه زهور مع أعضاء البلدية حول إنشاء مرافق عامة للنساء داخل الحسبة، الأمر الذي رفضته البلدية أولاً، ومن ثم أصحاب البسطات والمحلات التجارية ثانياً، وذلك بداعي ضرورة فصل المرافق العامة المخصصة للذكور عن الإناث، إلا أنها تصر على تحقيقه وتقول: "لا أرى أي سبب يمنع ذلك، فهو حاجة وضرورة خاصة للنساء العاملات داخل الحسبة وسأواصل العمل على تحقيقه".

انتقادات مستمرة ومحاولات لاستبدال الأفكار

ولا تخفي زهور مواجهتها لعدد من الصعوبات منذ دخولها العمل البلدي، خاصة من قبل زملائها الذكور، وهنا تقول: "كان هناك في البداية فجوة كبيرة بيني وبينهم، خاصة عندما أبدأ باستيضاح الأمور، إضافة لتلقي الانتقادات على اعتبار أنني لا أفهم طبيعة العمل، وكثيراً ما يحاول عدد من الأعضاء استبدال أفكار المتعلّقة بالمشاريع بأفكار أخرى، لكن حين أضر على موقفي أثبت فكرتي رغم الاعتراضات، لأن من تريد أن تصبح عضواً في أية هيئة محلية عليها الثبات على موقفي وإلا سيتم إسكات صوتها".

وتتوجه جهاد زهور لزميلاتها في الهيئات المحلية، بعدد من النصائح من أهمها تقبل الاستماع لكل انتقاد يوجه لهن كعضوات سواء كان ايجابياً ام سلبياً، إضافة لضرورة الاختلاط بالمواطنين في الشارع والعمل معهم يداً بيد، لبناء جسر ثقة بينهم أولاً وبناء خبرة حقيقية كأى عضو آخر، وبالتالي ستكون هناك فرصة كبيرة للمشاركة في صنع القرار بطريقة حكيمة، وفي هذا الصدد تقول: "حتى نكون ناجحات يجب البدء بأنفسنا، أن نحب عملنا وأن نكون ملهمات بالقوانين ومتابعة أعمال البلدية بشكل يومي، وإلا سيقصر دورنا على الحضور الشكلاني، ليس أكثر".

ورغم نجاحها كعضو فاعل في البلدية، إلا أن السيدة زهور تتمنى أن يكون هناك عضوات أكثر معها لضمان تحقيق النوع الاجتماعي داخل البلدية قائلة: "وجود ثلاثة أعضاء فقط في بلدية كبيرة كهذه، أمر غير كاف، يجب أن يكون لدينا حضور أكبر ولا أرى أي سبب يمنع ذلك؛ خاصة وأن الكفاءة التي نتمتع بها تضاهي في معظم الأحيان كفاءة الأعضاء الذكور".

وتوضح د. جاد الله، بأن داعمها الأساسي هو زوجها ووالدها، رغم أنها تعيش في بلدة يسودها الفكر التقليدي القائم على الذكورية في كل شيء، الأمر الذي أضع بحسب رأيها الكثير من حقوق النساء والتي هي بالأساس موجودة قائلة: "حقوقنا موجودة لكنها ضائعة في العادات والتقاليد، فعلى الرغم من نسبة التعليم عالية بالنسبة للإناث، إلا أنني أتوقع بأن الأزمات حول هذا الموضوع ستزداد مع تقدم الزمن، فالفئة تتعلم عن حقوقها في جامعتها وعندما تعود للبيت تجد ما هو مناف لذلك ومحظور في عاداتنا".

من تستطع أن تدير بيتها تستطيع أن تدير بلد بأكملها وحول نصيحتها للعضوات في الهيئات المحلية تقول السيدة رولا: "برأيي ان كل سيدة يجب ان تكون مؤمنة بنفسها، ومصرة على تحقيق أهدافها، ولا اعتقد بأن الأم التي تحمل وتربي وتدير أسرة بكاملها والتي هي نواة الحياة والمجتمع، عاجزة عن إدارة مجلس قروي او بلدية، انها الأحق بذلك".

جهاد زهور أم لخمسة أطفال وعضو ناجح

قصة نجاح أخرى تسطرها عضو بلدية البيرة السيدة "جهاد الزهور"، فقد تمكنت زهور خلال عام ونصف من إثبات جدارتها في عملها كعضو فاعل، بتأكيد حضورها في جميع الفعاليات والعمل بشكل مباشر مع المواطنين في مدينة البيرة حتى في أصعب الظروف كالعواصف الثلجية. تعرّف السيدة زهور نفسها بالقول: "أنا أم لخمسة وأبلغ من العمر ٤٣ عاماً، عملت كمدروسة في السابق، ودخلت مجال الهيئات المحلية قبل عامين بدعم من زوجي الذي شجعتني لدخول هذا المجال، رغم الصعاب التي توقعتها، لكنني أصبحت واحدة من ثلاث عضوات أخريات في مجلس البلدية عن طريق الانتخابات".

ومنذ اللحظة الأولى، لم تتوانى جهاد زهور من أن تكون جزءاً مهماً في البلدية وإثبات جدارتها خاصة وسط بلدية يسيطر على غالبيتها الذكور. منذ اليوم الأول لعملها كعضو في البلدية انضمت لأغلب لجان العمل الموجودة فيها وتقول: "حتى اثبت بأن وجودي فعال ومهم شاركت في كل مشروع ونشاط، فانا عضو في لجنة المعارف ولجنة المرأة، واللجنة الثقافية والعلاقات العامة، كما انني رئيسة لجنة التطوع، إضافة لعضويتي في لجنة الحسبة ولجنة الطوارئ والصحة".

مشاريع تطويره بجهود شخصية

مشاريع عديدة قامت السيدة جهاد زهور بإنجازها مع زملائها في البلدية، ويسجل لها نجاحها في إتمامها، من هذه المشاريع، مشروع تأهيل شارع فلسطين القريب من الحسبة المركزية، والذي شمل إدخال جميع البسطات التي كانت عليه إلى داخل الحسبة، الأمر الذي رفضه

عادياً، حتى يكون دوري تنفيذي فاعل، رغم الكثير من العقبات والصعوبات التي واجهتها".

وعن ذلك توضح الدكتورة رولا بأنها واجهت وتواجه العديد من الصعوبات والعقبات من قبل المحيط الذكوري الذي تعيش فيه سواء داخل المجلس أو خارجه، إلا أنها تتفهم كثيراً هذه الأمور قائلة: "أتوقع دائماً بان يكون لي الكثير بالمرصاد، خاصة عندما أحقق إنجازاً لم يستطع رجل تحقيقه، على سبيل المثال تبرز هناك اعتراضات داخل البلدية من قبل الأعضاء عندما يطلب مني تمثيل رئيسها في لقاء أو اجتماع ما، أو حتى عندما أصرّ على موقف ما، لكنني أدع المعتزضين والمنتقدين لأبداء آرائهم للنهاية وأكون عقلانية جداً".

هذه القوة التي تحلت بها رولا جاد الله، انعكست بالتأكيد على سكان قريتها، والذين أصبحوا يلجؤون إليها لطرح مشكلاتهم واحتياجاتهم وهنا تقول: "استمع دائماً لما يريدون، أدون ماذا يحتاجون والتي قد تكون أفكاراً لمشاريع تطويرية، حيث استطعنا أن نجلب تمويل للعديد منها، وكان آخرها حصولنا على تمويل بلجيكي بقيمة ٢٥٠ ألف دولار".

جائزة النساء في العلوم

على صعيد آخر، كأستاذة أحياء ورئيس قسم الاحياء والتقنيات الحيوية في الجامعة العربية الأمريكية في جنين، تحققت رولا إنجازات أكثر، فقد حصلت قبل عدة شهور على جائزة النساء في العلوم للعام ٢٠١٥ والمقدمة من القنصلية الأمريكية.

حول هذه الجائزة تقول الدكتورة رولا: "تلقيت اتصالاً من أحد أصحاب المحاجر والذين عملت معهم لوقت قصير جداً، وقال لي عن هذه الجائزة وضرورة التقدم لها قائلاً بأن يشعر بأنها ناهبة لي، وكان قد بقي على موعد التقديم يوم واحد، وبالفعل قدمت لها وتفاجأت بعد فترة باتصال من القنصلية وإبلاغي بأنني من ضمن ١٠ نساء ترشحوا للجائزة، وبعد شهرين ابليت بأني الفائزة بها".

وحول أثر هذا الانجاز عليها تقول: "في البداية لم اري في هذه الجائزة شيئاً مميزاً، لكنني وبعد أن تكلمت من قبل القنصلية واستمعت للمديح الذي أبداه القنصل الأمريكي، تنبهت لمدى الجهد والعمل الذي قمت به من ناحية، ومن ناحية أخرى أحسست بأنني أدخلت في مرحلة جديدة من التحدي لاستمر بما أنا عليه الآن وأفضل، لتحقيق المزيد في مجال عملي". واستغلت د. رولا فوزها بالجائزة للعمل على إيجاد داعم أكبر لمشروع البحث الجنائي الخاص بقسم الأحياء في الجامعة، حيث تسعى لكتابة خطة للمشروع وتقديمه للقنصلية، للمساعدة في تطوير الكادر الأكاديمي والتعليمي هناك.

الداعم الأكبر لي زوجي ووالدي

الصورة المشرقة التي جسدها د. جاد الله، يسلط الضوء أكثر على دور المرأة الفاعل سواء في المجال الأكاديمي أو في مجال صنع القرار والمسؤولية، رغم أنها لا تفضل الفرز القائم على تقسيم العمل بين الذكور والإناث، بل تؤمن بوجود عقل متساوي للجميع؛ ومن يستخدمه أكثر يصل لمراده أسرع.

وتضيف: "عندما ننظر لأي إنجاز تاريخي عبر الحضارات نجد أن الحياة قائمة على العقل البشري بغض النظر عن الجنس، وأنا أؤمن بأن الحياة مدرسة وأنا كطالبة فيها أتعلم وأعلم في الوقت نفسه، لكنني بحاجة أيضاً إلى الدعم الكافي حتى أكمل مشواري".

رولا وجهاد امرأتان من مدينتين مختلفتين، إلا أن هناك قاسم مشترك جمع بينهما؛ وهو نجاحهما في عملهما كعضوات فاعلات في البلديات، فإحدهما تمكنت من جلب مليون دولار لصالح بلديتها والحصول على جائزة أمريكية، والأخرى تحددت هيمنة العقل الذكوري على محيطها، وأصررت على الإشراف على تنفيذ مشاريع عديدة بحضورها كامرأة وحيدة وسط الرجال.

عدة مشاريع ناجحة بجهود سيدة مميزة

ففي بلدة عرابة جنوب جنين، لم يتوقع أهل هذه البلدة أن تحصل بلديتهم على تبرع وتمويل يفوق المليون دولار لتحسين خدمات قريتهم وتنفيذ مشاريع يحتاجونها، فالأمر كان وبحسب المواطنين في حكم المستحيل، خاصة وأن أعضائها على مدار السنوات الماضية حاولوا جاهدين تحقيق ذلك لكنهم اخفقوا. فجأة، أصبح الأمر حقيقه واقعية على الأرض بعدما تمكنت الدكتورة رولا جاد الله (٤٠ عاماً)؛ من جلب هذا المبلغ باجتماعاتها واتصالاتها وجهودها المطولة مع أهالي عرابة المغتربين.

وتمكنت هذه السيدة من تسجيل قصة نجاح كأول نائب أنثى لرئيس بلدية عرابة، وإنجازها عدد من المشاريع إضافة لعملها كأستاذة جامعية في الجامعة العربية الأمريكية في جنين وحصولها على جائزة مؤخرًا لعملها الأكاديمي.

تعرّف د. جاد الله نفسها بالقول: "أنا أم لأربعة أبناء أولاً ونائب لرئيس بلدية عرابة ثانياً واستاذ مساعد في مجال الأحياء الدقيقة في الجامعة العربية الأمريكية في جنين، إضافة لذلك فأنا أعمل كمدرسة معتمدة في وزارة التربية والتعليم"، كما حصلت على عدة شهادات في مجال كتابة المشاريع من GIZ العام الماضي، وحصلت الدكتورة رولا مؤخرًا على جائزة النساء في العلوم للعام ٢٠١٥ من قبل القنصلية الأميركية العامة في القدس، وهو آخر إنجاز تحقّقه في مسيرتها العلمية والمهنية والذي فتح لها باباً جديداً من التحدي لتقديم المزيد من الانجازات على الأصعدة المختلفة، وبالتحديد في بلدية عرابة التي تشغل فيه منصب نائب رئيسها.

لم أقبل بأقل من نائب رئيس

وبالعودة لأصل الحكاية، أي دخولها البلدية بمكان مميز تقول د. رولا: "بعد عدة سنوات من العمل والخبرة التي حصلت عليها، شعرت برغبة شديدة في وضع خبرتي في خدمة وطني وبالتحديد البلدة التي أعيش بها، على أن تكون هذه الخدمة ذات قيمة، وهنا قررت أن أكون عضو في الهيئة المحلية، وبالفعل ومنذ عامين أصبحت نائب لرئيس البلدية وحققت عدداً من الإنجازات القيمة".

وتوضح جاد الله: "منذ دخولي في المجلس لاحظت بأن هناك عدداً من المشاريع ينقصها التمويل الكافي لتنفيذها، فبذلت الجهود مع رئيس البلدية لإقناع أهالي عرابة المغتربين في التبرع لقريتهم، وحصلنا على تبرع يبلغ المليون دولار، وهو أكبر مبلغ تحصل عليه البلدة والقرى المجاورة".

من المشاريع الأخرى التي قامت بتنفيذها د. رولا، مشروع الحصاد المائي لمزارعي عرابة، إضافة لفتح طرق زراعية وهي مشاريع لم تنجح وزارة الزراعة نفسها في تنفيذها، إضافة لحصولها على موافقة لإنشاء أول مدرسة زراعية في البلدة".

إصرار الدكتور جاد الله على إنجاز ما تريده بدأ منذ أول يوم دخلت فيه البلدية، حيث أصررت ألا تكون عضواً عادياً بل نائبا لرئيسها، وهنا تضيف بالقول: "لقد خضت الانتخابات حتى أكون شيئاً فعالاً في بلديتي، وعملت جاهدة لأن أكون نائب رئيس بلدية وليس عضواً

أصواتهن في الحكم المحلي

تجربة إعلامية تستحق الإثراء والبناء عليها



السيدة كفاح علوي



السيدة زاهرة جبر

الحكم المحلي»، كان مهماً وساعدنا كثيراً في بداية مشوارنا، ولكن هذا الأمر لا يجب أن يتوقف عند هذا الحد، بل يجب البناء عليه بتكثيف مثل هذه الدورات والبرامج الإعلامية، ووضعها في إطار عملي لإعداد النساء في الحكم المحلي، إعداداً إعلامياً صحيحاً، والتعبير عن آرائهن بشكل واضح، لما له من انعكاس ومردود إيجابي على المجتمع، وعلى دور العضوات الأخريات، وتعزيز دورهن وتسليط الضوء على إنجازاتهن».

ودعت جبر، إلى أن تشمل الدورات الرجل أيضاً، فمعظم وسائل الإعلام عندما تتناول قضية معينة تتحدث بشكل عام مع رؤساء المجالس، الذين هم بالأغلبية الساحقة من الرجال، ولا يتم الالتفات إلى النساء في هذه المجالس، ومشاكلهن أو حتى إن أنجزن أو لم ينجزن وما هو السبب.

وتنتقد «جبر» ما أسمته بالمركزية في التدريب والإعداد، والانحياز في التركيز على المدن أو محافظات بعينها، لبيتهاها إلى التركيز على المدن دون القرى والتجمعات، مطالبة بضرورة التركيز على النساء في القرى والتجمعات المهمشة في المناطق المصنفة «ج»، ودعمهن ليس فقط إعلامياً، بل عبر مشاريع ومبادرات تمكنهن من عكس الوجه الحقيقي للمرأة وقدرتها على الفعل والتأثير.

«علوي» إلى أن هذه التجربة فتحت لها الأفق لخوض تجارب أخرى، حيث تحضّر مع عدد من العضوات والنساء الفاعلات في العمل النسوي لمشاريع أخرى مشابهة.

أما رئيسة بلدية دير استيا «أمل أبو حجلة»، فتؤكد على أهمية تسليط الضوء على تجارب وإنجازات المرأة في المجالس المحلية والبلدية، من أجل كسر الصورة النمطية لدور المرأة في المجالات العامة وخاصة في الحكم المحلي، حتى وإن كانت مشاركة المرأة في هذا المجال تحديداً (الحكم المحلي) مرتبطة بالكوتا التي تفرض وجودها، بمعنى أن المرأة موجودة بحكم القانون لا بحكم القناعة بأهمية دورها.

ولفتت «أبو حجلة» إلى أهمية وجود برامج في مختلف وسائل الإعلام سواء المرئية أو المقروءة والمسموعة، كبرنامج «أصواتهن في الحكم المحلي» الذي شاركت فيه، وكان له دور فعال، في عكس مشاكل واحتياجات وإنجازات المرأة في هذا المجال، خاصة للنساء في البيئات التي تعاني فيها بعض النسوة من تهميش متعمد، من باب الإجابة على الأسئلة الدائرة حول إن كانت العضو تدعى للمشاركة في الجلسات.. وهل تشارك في اتخاذ القرارات.. وما هي المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

من جانبها قالت عضو مجلس قروي كفر لاقف «زاهرة جبر»: «أن التدريب في برنامج «أصواتهن في

الكبير الذي تركته هذه التجربة على العضوات أنفسهن، ورجع الصدى الإيجابي الذي لمسناه من جمهور المستمعين للإذاعة، خاصة من السيدات».

ودعت «عودة» إلى تعميم هذه التجربة في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، لما شكلته من فرصة هامة لطرح النساء العاملات في الحكم المحلي نجاحاتهن ومشاكلهن سواء مع وزارة الحكم المحلي أو في المجالس البلدية والمحلية، أو العقبات المجتمعية التي تعترض عملهن. حيث اعتبرن البرنامج فرصة ليس لعرض العقبات والمشاكل وحسب، وإنما لوضع المسؤولين أمام مسؤولياتهم.

وأكدت «عودة» على أن النجاحات التي عكستها تجربة برنامج «أصواتهن في الحكم المحلي» تحتم على المسؤولين الالتفات إلى ضرورة الاستمرار في دعم هذه البرامج، وإعداد الرجل قبل المرأة ليكون شريكاً في العمل وليس الإبقاء عليها مجرد شكل قانوني، مشيرة إلى أن إذاعة نساء أف أم، ستعمل على إحياء هذا البرنامج، ومحاولة التشبيك مع إذاعات محلية في هذا الإطار.

عضو مجلس قروي دير جرير «كفاح علوي» قالت: «أن التجربة التي اكتسبتها من خلال التدريب والمشاركة في برنامج «أصواتهن»، غنية جداً من ناحية تطوير قدرتي على التعامل مع وسائل الإعلام بصورة أفضل، وتوفير منبر إعلامي لطرح الإنجازات وتسليط الضوء على المعوقات التي اعترضتني، وأضافت

رغم قصر فترة التدريب والإعداد الإعلامي، وفترة البرنامج الإذاعي، (أصواتهن في الحكم المحلي)، الذي بث على أثير إذاعة نساء أف أم، الذي ركز على تدريب عضوات مجالس الهيئات المحلية إعلامياً، إلا أنه أكد على ضرورة ملحة لرسم خطط واستراتيجيات إعلامية خاصة بعمل المرأة في قطاع الحكم المحلي، ومن ثم عرض إنجازاتها وتسليط الضوء على المعوقات التي تعترض عملها، وشكل منبرا تطل من خلاله على الجمهور.

هذا البرنامج الإذاعي الذي جاء بالتنسيق مع وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي، بهدف تعزيز قدرة العضوات في التواصل مع المجتمع المحلي من خلال الظهور عبر الإعلام في برنامج إذاعي متخصص، مكنهن من عرض أبرز القضايا المتعلقة بعملهن وتوعية المجتمع المحلي بأهمية وجود النساء في المجالس المحلية.

تقول مديرة إذاعة نساء أف أم ميسون عودة: «أن أهمية البرنامج تأتي من كونه التجربة الأولى التي مكنت عضوات الهيئات المحلية من إسماع أصواتهن للمجتمع المحلي، حيث يأخذ الرجال فرصاً أكثر من النساء في هذا المجال»، وتضيف: «كنا نأمل أن يمتد البرنامج لفترة أكثر من ستة أشهر، وأن يستضيف جميع العضوات في المجالس المحلية والبلدية، نتيجة الأثر الإيجابي



رياديات يبدعن في مشاريع خدمتية «مشروعي»: تعزيز دور المرأة في الهيئات المحلية بالضفة

ومن المعوقات الأخرى، يذكر: "كانت هناك بعض الإشكالات في الأمور الإدارية واللوجستية بحكم أنها تجربة جديدة، خاصة فيما يتعلق بعامل الزمن نظراً لقصر الفترة المخصصة لإنجاز مشروع ما، إضافة إلى وجود فهم مغلوط حول كيفية التسويق للفكرة من قبل العضوات".

وبيّن العارضة في الوقت نفسه، بأن وزارته تعمدت الابتعاد عن عقد الدورات أو التدريبات والاستعاضة عنها بإشراك عضوات الهيئات المحلية في العمل مباشرة، الأمر الذي أكسبهن خبرة عملية حقيقية، ويشير في الوقت نفسه إلى أن وزارته تقوم حالياً بتمويل 5 مشاريع إضافية مقدمة من قبل عضوات هيئات المجالس المحلية. وحول تكلفة المشاريع المقدمة يقول: "وصل التمويل للمشاريع المقدمة 100 ألف شيكل كحد أقصى للمشروع و30 ألف شيكل كحد أدنى".

المناطق المهمشة هي محور الاهتمام

وكان للعامل الجغرافي أهميته، في توزيع المنح المالية للمشاريع المقدمة من عضوات هيئات المجالس المحلية، وهنا يشرح العارضة بالقول: "تولي الوزارة وكذلك الجهات المانحة بشكل عام أهمية التركيز على المناطق التي تعاني من التهميش، مثل القدس والأغوار ومنطقة جنوب الخليل، والمناطق المحاذية للحدود والاستيطان، لذلك نرى بأن أغلب المشاريع التي نفذت كانت في هذه المناطق".

وفي تقييمه لهذه المبادرة يقول العارضة: "كتجربة أولى نحن راضون عن النتائج، وفي المشاريع والمبادرات المقبلة أعتقد بأن الوضع سيكون أسهل خاصة بعد الخبرة التي اكتسبتها العضوات المشاركات".

من جانبها، تقول منسقة مشروع تعزيز استجابة مجالس الهيئات المحلية للنوع الاجتماعي في GIZ "هبة التيجاني"، بأن هذا المشروع هدف إلى رفع قدرات عضوات الهيئات المحلية في موضوع إدارة المشاريع". حيث تم تأهيل عضوات مجالس الهيئات المحلية من خلال لقاءات عقدت معهم حول كيفية وضع خطة تنفيذية لمشاريعهم وصياغته بشكله الصحيح، وعندما طرحت فكرة تمويل هذه المشاريع، تم استلام 195 طلباً من أصل 354 هيئة محلية، الأمر الذي يدل على الحاجة الكبيرة لكل هيئة في تنفيذ العديد من المشاريع.

وتصف التيجاني التجربة الناجحة لكونها تنفذ لأول مرة، مشيرة في الوقت نفسه بأنه سيتم العمل على مرحلة أخرى منه قريباً، على مستوى إقليمي.

وتضيف "التيجاني": "من الأهداف الأخرى لهذا المشروع هو تحقيق المساواة والعدالة الإنسانية داخل الهيئات المحلية، حيث تكون هذه المشاريع مبنية على احتياجات القرية، الأمر الذي يعزز ثقة العضو بنفسها، ويحقق لها مكان مميز داخل المجلس".

وتوضح التيجاني بأن دور GIZ لم ينتهي عند هذا المشروع فحسب، بل قامت بتأسيس صندوق داخل الوزارة لكل الممولين المعنيين بدعم النساء قائلة: "الفكرة ليست احتكاراً لنا كمؤسسة، فالموضوع مهم ويستدعي دعمه من كل الجهات".

وعن الصعوبات التي واجهت المشروع تقول التيجاني: "ضيق الوقت كان من أبرزها، فستة أشهر غير كافية، إضافة إلى قلة الكادر المتخصص الذي عمل على الموضوع، حيث كان هناك شخص واحد فقط يتابع المشاريع الـ 21 وهو أمر مرهق".

يبقى أن نقول، أن الرياديات الفلسطينيات نجحن في تعزيز وتمكين دورهن في المجتمع؛ من خلال إقامة مشاريع تنموية لصالح المجتمع المحلي، باختيارهن وصياغتهن وتقديمهن للمشاريع التي تحتاجها قرأهن ونجاحهن في تنفيذها وتجسيدها على أرض الواقع. كما أكدن على قدرة النساء على خدمة مجتمعهن إلى جانب الرجال، وهو الأمر الذي أثمر بوضوح، وأثبت وجود قيمة مضافة للعضوات في مجالس الحكم المحلي، وفي صنع الفرق الذي يلمس على أرض الواقع.



فكرة حكومية بشراكة المانية

وكان برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني -مشروع تعزيز استجابة مجالس الهيئات المحلية للنوع الاجتماعي في الـ GIZ، وبالشراكة مع وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، قام بتنفيذ مشروع دعم مبادرات العضوات في هيئات الحكم المحلي في الضفة الغربية، والذي أطلق عليه اسم "مشروعي". بهدف تعزيز الوعي لدى المجتمع بقدرة المرأة على خدمة مجتمعها، وتطوير مشاركتها في الهيئات المحلية.

يقول مسؤول الإدارة العامة للمشاريع في وزارة الحكم المحلي "محي الدين العارضة": "الفكرة من أساسها جاءت من أحد موظفي وزارة الحكم المحلي، وهو بشير البرغوثي، بهدف تطوير العلاقة مع عضوات الهيئات المحلية من خلال إشراكهم في العمل وفي تنفيذ مشاريع على الأرض ليكون دوره، حقيقي ولتحقيق أهداف النوع الاجتماعي".

وأوضح العارضة بأنه تم عرض الفكرة على برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني في الـ GIZ، وتبنت المبادرة وتم توقيع مذكرة تفاهم بيننا قبل عام، حيث تم البدء بالمشروع في شهر أيلول الماضي، وهدف إلى تمكين عضوات الهيئات المحلية ورفع قدراتهن وكفاءتهن، عن طريق تمويل مشاريع وأنشطة مختلفة، من خلال تقديم منح مالية صغيرة إلى المجالس المحلية من خلال العضوات. ويضيف: "إن عدد الهيئات التي استفادت من المشروع هو 21 هيئة من أصل 60 قدموا لمنحة GIZ".

وحول أهم الصعوبات التي واجهوها في تنفيذ هذا المشروع يقول العارضة: "لم يكن هناك وضوح لدى عضوات الهيئات في البداية حول كيفية تقديم احتياجاتهم، فكان هناك خلط ما بين المشروع الذي ييسر حاجة والمشروع الذي لديه مردود مالي، لذلك تنوعت أفكار المشاريع المقدمة ما بين روضة أطفال ومشغل خياطة، لكن توجهنا للبحث عن المشاريع التي تسد احتياج ما، مثل غرف المصادر أو مظلة لساحات الانتظار كل بحسب احتياجه".

بلال غيث كسواني

نجحت سيدات فلسطينيات عضوات في واحد وعشرين مجلساً محلياً، جأها في المناطق المهمشة والمعزولة المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية؛ في إبداع أفكار وتحويلها إلى مشاريع تخدم سكان قرأهن وبلداتهن، من خلال مشروع دعم مبادرات العضوات في هيئات الحكم المحلي في الضفة الغربية، الذي نفذته وزارة الحكم المحلي بالشراكة مع برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني -مشروع تعزيز استجابة مجالس الهيئات المحلية للنوع الاجتماعي في الـ "GIZ"، والذي أطلق عليه اسم "مشروعي".

وقدمت النساء المشاركات مجموعة من الأفكار لتطوير وتمكين دور عضوات المجالس، وتحولت تلك الأفكار إلى مشاريع تنموية لصالح المجتمع المحلي، تحت إشراف وتنفيذ دائرة المشاريع في وزارة الحكم المحلي، حيث تم تسجيل عدد من الاحتياجات الخاصة، وحاولت العضوات المتقدمات للمنحة، إيجاد تمويل لتنفيذ فكرة مشروع يلبي احتياجات قرأهن.

غرفة مصادر: فكرة أوجدتها ونفذتها سيدة

من هذه الأفكار والمشاريع، مشروع "غرفة المصادر" والتي نفذتها عضو مجلس قروي النبي إلياس "وصال حليف"، لصالح مدرسة قريتها.

عن المشروع تقول خليف: "غرفة المصادر هي عبارة عن صف مدرسي يجهز بمعدات وأدوات لا منهجية، يستفيد منها الطلبة الذين يعانون من صعوبات في التعلم، حيث لا تعتمد على أسلوب التدريس التقليدي، بل أساليب مختلفة مستوحاة من الأنشطة والألعاب، من أجل إيصال الفكرة بشكل أفضل للطلبة التي يحتاجونها". وحول كيفية خلق هذه الفكرة تضيف خليف: "لقد عملت في مقصف المدرسة مدة عامين، ولاحظت خلال عملي، بأن هناك العديد من الطلبة لديهم مشاكل في النطق والاستيعاب خاصة ممن هم في المرحلة الابتدائية، ولفت نظري للموضوع إحدى المعلمات المتدربات للمرحلة الأساسية والتي عملت في المدرسة لبضعة أسابيع".

وتضيف: "فكرت في ضرورة مساعدة هؤلاء الطلبة في المدرسة، فبالنسبة لي هم يمثلون أبنائي وأقاربي وجيرانني، وعندما وصل للمجلس القروي إعلان لدعم مشاريع تقوم بها نساء لصالح هيئاتهن، تشجعت للفكرة كثيراً وتقدمت للمشروع، وحصلت عليه".

وتوضح "خليف"، بأنها قامت بالإعداد للمشروع بنفسها بعد أن حصلت على تدريب من الـ "GIZ" في مجال كتابة المشاريع وتنفيذها. لقد بلغت تكلفة مشروعها 25 ألف شيكل، ما يعادل قرابة (6 آلاف دولار)، لكن مساهمتها نوعية في رفع مستوى الطلبة لدى قريتها وتنمية قدراتهم ومساعدتهم في مراحل التعليم المختلفة. وتستطرد "خليف": "قد تبدو الكلفة متوسطة، لكنها ساعدتنا على تجهيز غرفة مليئة بالوسائل اللامنهجية والتأهيلية والتي يستفيد منها العشرات الآن".

إن إنجاز هذا المشروع شجع "خليف" لمزيد من العمل والتفكير في مشاريع أخرى لصالح قريتها، وقالت في هذا الصدد: "قريتنا صغيرة ويبلغ عدد سكانها 1500 نسمة، وهي شبه معزولة كونها محاطة بالمستوطنات، الأمر الذي يحرم أطفال القرية من اللعب في الأحرش أو حتى في الشارع، مما دفعني للتفكير في مشروع المقبل المتمثل بإنشاء حديقة عامة للقرية"، وتضيف: "لدينا منطقة أحرش غير مستغلة، فلو عملنا على إنشاء منتزه هناك سنحكي أطفالنا من اعتداءات المستوطنين عليهم".

مشروع المظلة لمدرسة فرخة

مشروع آخر في إطار "مشروعي" أنجزته عضو المجلس المحلي في قرية فرخة، غادة رزق الله: "لبي احتياجات أهالي القرية، وهو مشروع إنشاء مظلة للمدرسة، من أجل أن يحتمي بها الطلبة من حر الصيف والأمطار في الشتاء.

وحول تجربتها تقول: "تولدت فكرة المشروع لدي لسببين، الأول لخدمة أهل القرية والذين هم أهلي، وثانياً لإثبات وجودنا في المجلس القروي وإثبات بأننا قادرات على عمل شيء ما ملموس، بعيداً عن حضورنا الدائم للاجتماعات دون أي جدوى".

وتضيف بأنها عملت على إنجاز المشروع من الألف للياء، من الفكرة ثم الصياغة والتقديم وحتى التنفيذ. "لقد حصلت على تجربة غنية جداً في هذا المجال واستفدت من الدورة التي قدمت من التعاون الألماني في كيفية كتابة مشروع وتقديمه للمانحين" توضح رزق الله.

وحول اختيارها لمشروع المظلة تقول رزق الله: "هناك احتياجات كثيرة نريدها في فرخة مثل تعبيد الشوارع، لكن بالميزانية التي حصلنا عليها رأيت بأنها تكفي لهذا المشروع والذي يعد حاجة رئيسية لنا، ولا أخفي الموقع الإيجابي الذي أحدثه هذا المشروع على أهالي قريتي خاصة طلبة المدرسة، الأمر الذي حفزني لأكون عضو فعال داخل المجلس".



قصص نجاح

مشاريع مؤسسة أدوار في مناطق «ج» مع الحكم المحلي



نفذت مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي مشروع «الحراك المجتمعي للنساء البدويات بمناسبة الشهر العالمي لمناهضة العنف ضد النساء»، بالشراكة مع خدمات الاغاثة الكاثوليكية CRS، ضمن برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية CPP، الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، وذلك في الفترة الواقعة بين تموز ٢٠١٣ وكانون ثاني ٢٠١٤ في جنوب شرق بلدة يثا من محافظة الخليل، والمستهدف بشكل محدد التجمعات البدوية الأكثر تهميشاً (أم الخير والزويدين والكعابنة والنجادة والفقير).

هدف المشروع إلى الإشارك الفعلي لأكثر عدد من النساء في المناطق البدوية، كوسيلة للتغيير وتمكين النساء من المشاركة المدنية والعمل المجتمعي والخروج من المجال الخاص (الاسرة) الى المجال العام، لتحقيق احتياجات مناطقهم من الخدمات الأساسية من المجالس المحلية والحكم المحلي.

في المرحلة الاولى، تم العمل على تطوير معرفة ومهارة ٢٥ شابة وشاب من التجمعات البدوية المستهدفة، من خلال تأسيس «تجمع الشابات والشباب المركزي لمناصرة قضايا النساء البدويات، بحيث يكون قادراً على التأثير وإحداث الحراك المجتمعي لتحقيق مطالب النساء، والتأثير على صناعات القرار في وزارة الحكم المحلي، وتحقيق التعاون معهم/ن من أجل تفعيل دور المجالس المحلية في تقديم الخدمات المجتمعية الأساسية التي تطالب بها النساء، لا سيما تلك المطالب المبنية على حاجات النوع الاجتماعي العملية من جهة، بالإضافة الى توعية المجتمع البدوي حول أهمية دور النساء في المشاركة المجتمعية الفاعلة والمسؤولة، وتغيير الصورة النمطية حول أدوارهن من جهة أخرى، وذلك من خلال قيامهن بتنفيذ الأنشطة المجتمعية المتواصلة بالتعاون مع الرجال النافذين في المجلس المحلي ورجال العشائر.

وفي مرحلته الثانية، بعد عملية التدريب والتأهيل، أصبحت النساء أقوى وتمتلك المعرفة والمهارة في التعاون، وعملن بدورهن والشباب المساندين لقضايا النوع الاجتماعي، إلى جانب المجالس المحلية (أم الخير والنجادة والزويدين)، للضغط على الحكم المحلي ووزارات الاختصاص من (التربية والتعليم والصحة والمواصلات) لتحقيق تلك المطالب.

لخصت النساء البدويات احتياجاتهن من المجالس المحلية ضمن مرحلة تحديد الاحتياجات، وتمثلت في تحسين مستوى الخدمات الطبية من حيث زيادة عدد الكوادر الطبية العاملة والتطعيم ووصول سيارة الإسعاف للمناطق المهمشة والنائية وتحسين مستوى خدمات المواصلات، من حيث ضرورة العمل على توفير سيارات مؤمنة ومرخصة بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات، لتسهيل عملية المواصلات للمواطنين وبصفة خاصة النساء، وتحسين مستوى نوعية خدمات الماء والكهرباء وتأمين وصولها إلى المناطق البعيدة والنائية.

كما تم التواصل مع مديرية الحكم المحلي من أجل تطوير مستوى خدمات البنية التحتية، بدءاً من تعبيد الطريق الواصل بين قريتي الكعابنة والنجادة وبين أم الخير والزويدين. مروراً بالتركيز على وسائل تسهيل حركة النساء البدويات، اللواتي طرحن أيضاً قضية احتياجاتهن من مديرية التربية والتعليم في محافظة الخليل، بضرورة العمل على بناء مدارس منفصلة للفتيات في مكان مركزي، يجمع ما بين التجمعات البدوية، وبما يساعد من الحد من تسرب الفتيات من المدارس بسبب الاختلاط.

وبعد اللقاءات الحوارية المستمرة والمتابعة الحثيثة من قبل النساء البدويات، مع المسؤولين والمسؤولات وصناعات وصناعات القرار في وزارة الحكم المحلي، وعمليات الضغط والمناصرة من قبل مديرية الحكم المحلي برام الله، والحلقات الاعلامية بالتعاون

الوزارات المختلفة ذات الاختصاص وتعزيز مشاركتهم/ن المجتمعية لتلبية الاحتياجات الخدماتية المبنية على النوع الاجتماعي. إضافة إلى التمكين من آليات التنسيق والتشبيك بينهم وبين الوزارات المختلفة، والقدرة على الضغط والتأثير على صناعات/صناعات القرار في الوزارات ذات الاختصاص، والتأثير في السياسات والاجراءات المتبعة ودورها في الارتقاء بواقع الخدمات المجتمعية على ارض الواقع.

وتضمن المشروع حلقات إعلامية توعوية، جمعت ما بين النساء البدويات والشابات والشباب والمجالس المحلية في المناطق المستهدفة، ومسؤولين من وزارات الاختصاص المختلفة التي تقدم الخدمات المجتمعية الاساسية التي تطالب بها النساء بمراعاة الحاجات العملية الجندرية.

ومن أبرز نتائج المشروع، أن استطاعت وزارة الحكم المحلي الحصول على تمويل وطرح عطاء لتعبيد الطريق الواصل بين قريتي الكعابنة والنجادة بأم الخير والزويدين على طول ٣٢٠٠ متر، والتي جاءت نتيجة للتأثير على الوزارة والمجالس المحلية عن طريق تفعيل دور المجالس المحلية في تقديم الخدمات المجتمعية وإزالة الفجوات ما بين الجنسين.

إضافة إلى ذلك قامت مديرية صحة جنوب الخليل؛ بزيادة عدد أيام خدمة عيادة مركز حميدة الصحي من ٤ أيام إلى ٥ أيام بالإضافة إلى عمل المختبر يومين في الاسبوع، استجابة إلى الحاجات الجندرية العملية للنساء البدويات. أما مشكلة التعليم فقد وعدت التربية والتعليم بالمحاولة للحصول على التمويل لبناء مدرسة منفصلة وذلك بسبب قلة الموارد، وقد تم طرح البديل باضافة غرف صفية للمدرسة في منطقة الهذالين.

كانت قصة نجاح مشروع «الحراك المجتمعي للنساء البدويات» و «دور الشباب والشابات في مسائلة المسؤولين والمسؤولات حول تلبية حاجات النوع الاجتماعي» خير مثال على أهمية إشارك النساء في الحياة المدنية، والانتقال بالنساء من المجال الخاص الى المجال العام من أجل تعزيز دورهن في المشاركة المجتمعية.

مع المجالس المحلية للضغط على صناعات القرار، استطعن النساء ان يعبرن عن احتياجاتهن السابقة أمام صناعات القرار في لقاء عقد في مديرية الحكم المحلي في محافظة الخليل، وضم كل من وكيل الوزارة السيد محمد حسن الجبارين و مديرة وحدة النوع الاجتماعي السيدة حنان امسيح، الذين استجابوا وأخذوا على عاتقهم توصيل المطالب الى الوزارة.

يعتبر تشكيل «تجمع الشابات والشباب المركزي لمناصرة قضايا النساء البدويات» من أهم إنجازات المشروع، حيث أصبحوا/ن قادرين/نات على العمل بصورة متوازنة ومتعاونة مع المجالس المحلية في التجمعات البدوية المستهدفة لتلبية حاجات النوع الاجتماعي واحداث الحراك المجتمعي، حيث خرج المؤتمر الختامي للمشروع، بأهم ثلاثة مطالب من وزارات الاختصاص وهي «تعبيد الطريق و بناء مدرسة منفصلة و تشغيل العيادة الصحية».

لاحقاً، وفي أعقاب الانتهاء من مشروع الحراك المجتمعي للنساء البدويات تم البدء بمشروع «دور الشابات والشباب في مسائلة المسؤولين/نات حول تلبية حاجات النوع الاجتماعي»، في اذار ٢٠١٤ بالشراكة مع خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) وضمن إطار برنامج تعزيز مشاركة المجتمع المدني (CPP) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في منطقة جنوب محافظة الخليل والذي انتهى تنفيذه في نهاية آب ٢٠١٤.

بدأ المشروع مع الفئة المستهدفة من المنطقة (أم الخير ويطا والسموع ودورا وسوسيا وتوانة) ضمن مجموعات وورش تدريبية لتمكينهم/ن من تطبيق أدوات المسائلة المجتمعية، تلتها اللقاءات الحوارية ما بين الشابات والشباب، والمسؤولين والمسؤولات، من وزارات الاختصاص المختلفة في كل من وزارة التربية والتعليم، الصحة، المواصلات، الحكم المحلي) من أجل طرح القضايا والاحتياجات المبنية على النوع الاجتماعي، ومناقشتها مع المسؤولين/نات ومناقشة مدى تحقيق الوعود التي طرحت سابقاً لتلك الوزارات.

حيث هدف المشروع إلى رفع كفاءة الجسم الشبابي الرقابي وتمكينهم/ن من أدوات وآليات الرقابة المجتمعية الفاعلة على أداء ودور

أعدّها طاقم شؤون المرأة

قاعدة بيانات عضوات الهيئات والمجالس المحلية

تقتصر على لجان المرأة واللجان التعليمية مع الأخذ بعين الاعتبار أن ٤٠٪ من العضوات لا يشاركن في أية لجان أصلاً، كل هذه الأسباب جعلت من الطبيعي أن لا تحتل أية عضو منصب نائبة رئيس في المجالس والهيئات المحلية في الضفة الغربية، وهي تكاد تكون نتيجة حتمية وفي ظل التهميش المجتمعي والحزبي الذي تعانيه المرأة الفلسطينية.

وهذا يضع الكل الوطني أمام العديد من التساؤلات والتي من أهمها، هل كانت مشاركتهم نابعة من إدراكهم لما تعنيه المشاركة السياسية، إيمانهم بالدور الذي يقمن به من خلال تواجدهن في هذه المجالس؟ وما هي رؤيتهن لتطوير واقع المرأة في مجتمعاتهن المحلية؟ وهل تفرغ العضوات من العمل، يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً لعملهن ضمن هيئاتهن المحلية؟ وحول المشكلات التي تواجهها العضوات في عملهن ونشاطهن في المجالس، فقد رصدت قاعدة البيانات مجموعة من المشكلات أهمها التهميش وعدم أخذ الرأي، وعدم دعوة العضوات للاجتماعات والنشاطات، وتعتمد تأخير موعد الاجتماعات لساعات المساء، والمسؤوليات الأسرية في ظل غياب تقاسم الأدوار، بالإضافة لإدعاء رفض المجتمع لوجود المرأة في مركز صناعة القرار.

كل هذا يضع مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، والاتحادات والأطر النسوية أمام تحد كبير ومسؤوليات مباشرة من أهمها:

- أولاً: السعي من أجل ضمان بقاء هؤلاء العضوات في مراكزهن؛ وتذليل ما يواجهنه من عقبات في عملهن، وتقديم ما يحتجن من دعم لفهم طبيعة وأهمية العمل ضمن الهيئات المحلية.
- وثانياً: توحيد الصف النسوي، والعمل من أجل ضمان مشاركة نسائية أكبر في الانتخابات القادمة مع الاهتمام بما سنقدمه من نماذج للمشاركة.
- ثالثاً: ان تتدخل عضوات الاحزاب في وضع المعايير الخاصة بفرز المرشحات للهيئات المحلية، والمراقبة على التزام بها.

داخل المجلس، بالإضافة لماهية ما تلقته هؤلاء العضوات من تدريبات، ورسدا لحاجاتهن التدريبية.

مشاركة المرأة السياسية إلى أين؟

في تحليل للمعلومات والبيانات الواردة في التقرير(قاعدة البيانات)، يصبح المجتمع أمام تساؤلات مهمة حول حقيقة وفعالية المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة الفلسطينية على صعيد المجالس والهيئات المحلية.

فالقاعدة تشير إلى أن نسبة المشاركات في المجالس المحلية ضمن قوائم منتخبة هي فقط ٣٥٪، في حين تبلغ نسبة المشاركات ضمن القوائم بالتركية ٦٥٪، مما يقود للتساؤل حول مشاركتهم في هذه المجالس؛ أهي مشاركة حقيقية أم أنها مشاركة شكلية فرضتها الكوتا على هذه المجالس؟ وتشير أيضاً إلى أن نسبة المشاركات في هذه المجالس ممن لم يزد تحصيلهن العلمي عن شهادة الثانوية العامة هي ٢٧٪، والفئة العمرية للمشاركات تصل لما يقارب ٣٠٪ ممن تجاوزن الأربعين عاماً، ونسبة ربات البيوت تصل إلى ٣٢٪ من نسبة العضوات، في حين تبلغ نسبة العاملات في الوزارات فقط ٧٪، الأمر الذي يقود إلى تساؤل آخر: هل يمكن أن يكون التعليم والعمر وعدم ممارسة العمل عائقاً أمام مشاركة حقيقية للنساء في المجالس المحلية؟

نسب أخرى تستدعي الوقوف أمامها ومحاولة تحليلها، ومن أهمها أن ١٠٪ فقط من العضوات يشاركن بترشيح من أحزابهن، ما يعني عدم ثقة الأحزاب السياسية بضرورة دمج المرأة الفلسطينية حتى لو كان على صعيد مجالس محلية وبلديات مع أنها كانت ولا تزال في شريحة أساسية في العمل السياسي.

من جهة أخرى فإن مشاركة المرأة في اللجان المنبثقة عن المجالس

في تشرين ثاني من العام الماضي ٢٠١٤ وبحضور مئة من أعضاء المجالس المحلية والبلديات، سلم طاقم شؤون المرأة قاعدة البيانات الخاصة بعضوات المجالس والهيئات المحلية والبلديات لوزارة الحكم المحلي.

وكان طاقم شؤون المرأة قد عمل على مدار الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤؛ على تأسيس وإعداد قاعدة البيانات هذه، بالشراكة مع دائرة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي، وذلك ضمن برنامج «قفرة إلى الأمام» والذي جاء بتمويل من UN Woman.

تقول «ليالي زهران» منسقة المشروع: «سلمنا القاعدة بصورتها النهائية لوزارة الحكم المحلي التي تعد المرجعية الأولى فيما يتعلق بالعضوات، وبصفتها الجهة الوحيدة القادرة على متابعة أمورهن وسير عملهن، بما يعني إمكانية تحديث هذه البيانات وتطويرها؛ وهو أمر في غاية الأهمية، فهذه القاعدة تسهل الوصول للعضوات وترصد احتياجاتهن وما يواجهنه من عقبات في عملهن، ما يدعم استمراريتهن في العمل، ويساعد كل من الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بموضوع المشاركة السياسية على وضع خطط وبرامج تطور أداء العضوات في هذه الهيئات.»

وحول المنهجية التي عمل بها الطاقم، تقول زهران: «أنه تم العمل من خلال ثلاثة مراحل: مرحلة تحضيرية، ومرحلة جمع البيانات، ومرحلة فرز وتدقيق المعلومات. أما آلية جمع المعلومات فكانت باستخدام استمارات خاصة تم تعبئتها من العضوات بشكل مباشر؛ إما من خلال الاجتماعات وورشات العمل أو من خلال الاتصال هاتفياً بهن؛ وذلك لضمان دقة وصحة المعلومات والبيانات التي تتضمنها هذه القاعدة.»

لم تعتمد قاعدة البيانات على تقديم معلومات شخصية ومعلومات اتصال بالعضوات فقط، بل قدمت للمستفيدين معلومات خاصة بالهيئات المحلية ومركز العضوات فيها، ومدى فعالية العضوات ومشاركتهم في هذه المجالس واللجان المنبثقة عنها، وما يواجهنه من مشكلات في عملهن

منسقات النوع الاجتماعي في المديرية

واقع وتحديات

تقرير: رأفت دراوشة

المحلي، هي التي تحكم علاقتها معهن أكثر من دورها كمنسقة، وأن هناك بعض الجهات التي تحاول تغيير دور الوزارة بشكل عام والمنسقة بشكل خاص لأسباب تجهلها».

وترى الكرمي بأن المنسقات يقمن بأدوار كبيرة في تطبيق سياسة الوزارة وتوصيل المفهوم الصحيح للنوع الاجتماعي، ومحاولة كل محاولات تسويق المفاهيم بصورة غير صحيحة، وتشير إلى عدم توفر الإمكانيات التي تمكنها من القيام بواجباتها تجاه العضوات، ناهيك عن الحاجة إلى تخصيص يوم محدد لزيارة عضوات المجالس كل في هيئتها المحلية، وذلك لتعزيز دورها والاتصال المباشر معها والاستماع لاحتياجاتها وإرشادها حول العديد من القضايا والمواضيع التي تخصها.

وتشارط السيدة "رسمية" منسقة عضوات مجالس الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم، آراء زميلاتهما في بقية المحافظات بخصوص دور المنسقة والتي تعتبر حلقة الوصل بين منظمات المجتمع المدني والعضوات في الهيئات المحلية من خلال وحدة النوع الاجتماعي، حيث تقوم المنسقة بتوضيح دور الوزارة في دعم العضوات وتوضيح الحقوق والواجبات المنوطة بهن والقيام بدورهن كعضوات ناشطات وفاعلات في المجتمع المحلي وتوضيح أهمية وجود العنصر النسوي في الهيئة المحلية.

هذا وتطمح منسقات عضوات مجالس الهيئات المحلية لأن يكون هناك إدارة عامة للنوع الاجتماعي في هيكليّة الوزارة ودائرة وحدة النوع الاجتماعي في كل مديرية، وأن تكون للمنسقات مسميات واضحة وأساسية في عملهن، كما وأعربن عن أملهن في أن تقوم الوزارة، بدعم وتقوية الوحدة من خلال الدورات والتدريبات والتمكين المعلوماتي والاطلاع على تجارب داخلية وخارجية.

العضوات من خلال جميع الوسائط الاعلامية المعتمدة في الوزارة، وفي تقييمهما للمستوى الذي وصلت إليه عضوات المجالس المحلية انطلاقاً من صلتها كمنسقة، اعتبرت "خروب" أن مستواهن جيد ويمكن البناء عليه وتطويره، وتضيف "أن نصف الكوب فارغ ونصفه ملآن، حيث تتمتع بعض العضوات بالشعور بالمسؤولية اتجاه مجتمعهن المحلي، ويعين حجم دورهن اتجاهه بشكل عام، بل يتفوقن على الاعضاء في أدائهن ومساهماتهن التطويرية، ويوجد كذلك عضوات جئن بحكم القانون الذي يشترط ادراجهن بحكم الكوتا الانتخابية من أجل استكمال القائمة".

وعن الصعوبات التي تواجهها في أداء واجباتها كمنسقة لعضوات المجالس المحلية تقول خروب: " إن عدم توفر وسيلة اتصال خاصة بها لتسهيل الاتصال والتواصل، يجبرها على استخدام هاتفها الشخصي في كثير من الأحيان، إضافة إلى عدم توفر فاكس أو انترنت في بعض المجالس القروية مما يؤثر على طبيعة الاتصال والتواصل مع العضوات، ناهيك، عن أنه وفي بعض القرى، وهي نسبة صغيرة، يعتبر الزوج وسيلة للوصول إلى زوجته لإخبارها بالفعاليات والأنشطة".

وعن طموحها المستقبلي كمنسقة تعرب "خروب" عن أملها في تطبيق النوع الاجتماعي في الإدارات العليا في الوزارة وزيادة تمثيل المرأة في هذه المناصب، إضافة لتعزيز دوائر النوع الاجتماعي في هيكليّة المديرية وزيادة عدد العاملات فيها، وذلك لرفع شأن النوع الاجتماعي، وأن يتم تطبيق الخطة الإستراتيجية في العمل وأن لا تبقى حبراً على ورق، وأن يتم إقرار زيادة نسبة الكوتا النسوية في انتخابات الهيئات المحلية من (٢٠)٪ إلى (٣٠)٪.

أما "أمل الكرمي"، منسقة عضوات مجالس الهيئات المحلية في محافظة طولكرم فتقول: "إن علاقتها الشخصية بالعضوات وبمؤسسات المجتمع

ساهمت منسقات النوع الاجتماعي في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) في لعب دور برز في تنسيق العمل بين منظمات المجتمع المدني وعضوات مجالس الهيئات المحلية، لصالح ضمان التكامل والتعاون والتشاور بين جميع مكونات المجتمع المحلي بهدف الارتقاء وتطوير الأفكار التي تطرحها عضوات مجالس الهيئات المحلية وتحويلها إلى واقع ملموس بحيث تلبي كافة الاحتياجات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

وبالرغم من ضعف الامكانيات المتاحة للمنسقات، إلا أنهن يقمن بأدوارهن بشكل جيد من متابعة لكافة القضايا التي تتعلق بالنوع الاجتماعي، إضافة إلى قيامهن بالعديد من المبادرات الفعالة وتنفيذ أنشطة ولقاءات بهدف تعزيز مفهوم النوع الاجتماعي وترسيخه.

ولعل من شأن هذه الجهود المبدولة من قبل المنسقات أن تساهم في تعزيز توجهات الوزارة في عمل اجراءات ايجابية اضافة لصالح عضوات مجالس الهيئات المحلية، على سبيل المثال استحداث مناصب إدارية للعضوات في المجالس، ورئاسة لجان منبثقة عن مجالس الهيئات المحلية بشكل أكبر.

أسماء خروب منسقة النوع الاجتماعي في محافظة جنين، بينت أن دورها كمنسقة يتمثل في تنسيق العمل بين منظمات المجتمع المدني والعضوات، لصالح ضمان التكامل والتعاون والتشاور بين جميع الجهات ذات العلاقة.

وفيما يتعلق بدورها في تطبيق سياسات الوزارة وتمكين العضوات، أجابت "خروب" بأنها تواظب على تجسيد التواصل بين المديرية والعضوات، كما تدعو إلى عقد ورشات عمل متخصصة لمواكبة التطورات والمستجدات بشكل عام، ووضع وحدة النوع الاجتماعي بالصورة، وتحرص على التواصل مع

في تدريب لـ "مفتاح" بالتعاون مع الحكم المحلي

عضوات وأعضاء هيئات محلية يتحدثون عن تجربة غنية من التدريب افتقدوها سابقاً



عضوات وأعضاء الهيئات المحلية لاكتساب المعرفة والخبرات فيما يتعلق بقضايا الحكم المحلي، سواء على مستوى قوانين وسياسات، وتوجهات استراتيجية وأمر تنظيمية تختص بقضايا الإطار الهيكلي للهيئات المحلية، أو على مستوى التخطيط الحضري والمكاني فيما يتعلق بالقضايا والأمور الفنية ذات العلاقة بالحكم المحلي.

وأكدت «الشعبي» أن رأس المال الاجتماعي، هو انعكاس لوجود إطار تفاعلي في المجتمعات المحلية للدفع باتجاه طرح قضايا وأولويات المجتمعات المحلية أمام صناعات القرار، ليتم الضغط باتجاه بلورة سياسات عامة مستجيبة لاحتياجات المواطنين بمن فيهم الفئات المهمشة، وأن الاستثمار في حشد الطاقات وتدريب أعضاء وعضوات الهيئات المحلية هو الضمانة لاستمرارية وجود قيادات مجتمعية ذات دور فاعل في المجتمع المحلي الفلسطيني، قادرة على الاستمرار بحمل احتياجات المواطنين حتى بعد انتهاء فترة توليهم عضوية الهيئات المحلية.

من جانبه، أثنى «سمير دوابشة»، مدير مديرية الحكم المحلي في نابلس، على التدخلات التي تقوم بها مؤسسة «مفتاح» في استهداف عضوات وأعضاء الهيئة المحلية، وقال: «إن المطلوب هو المزيد من التدخلات التي تنفذها «مفتاح»، والتي تأتي بناء على دراسة احتياجات أعضاء وعضوات الهيئات المحلية، خاصة وأن هذه التدخلات تأتي بشكل نوعي وغير مكرر». وقال «إن شراكة «مفتاح» مع وزارة الحكم المحلي هي شراكة قديمة مبنية على التعاون والتواصل منذ بدايات العمل على تطوير دور عضوات الهيئات المحلية».

على التخطيط والتطوير الذاتي وانعكاسه إيجابياً في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، ونقل التجربة للزملاء والزميلات من أعضاء المجلس البلدي، وتطوير دمج المرأة في مجال الإدارة من تخطيط وتنظيم وتنسيق ورقابة. وأوصى المشاركون بضرورة إعداد دليل واضح ومكتوب لبرنامج التخطيط التنموي الاستراتيجي، وإعداد دراسة واقعية لمشكلة الصرف الصحي في القرى والبلدات، وتعميق وعي الأعضاء بمفهوم التخطيط التنموي، والتخطيط السليم للطرق الفهم القانوني لعموم المصطلحات التنموية والمرورية.

منسقة المشروع «حنان سعيد» أشارت إلى أن التدريب الذي استمر لمدة ستة أيام، استهدف واحد وعشرون عضواً وعضوة في محافظتي طوباس وقلقيلية، تحت إشراف فريق من المدربين المتخصصين من قانونيين ومهندسين وفنيين من أبرزهم أسامة صالح وخالد إبراهيم التلاحمة، وتناول عدة محاور من أبرزها: القوانين والتشريعات الخاصة بالهيئات المحلية، والتخطيط الاستراتيجي بالمشاركة، والتخطيط العمراني والهيكل، وكان الهدف منه رفع الوعي لدى أعضاء وعضوات الهيئات المحلية بالجوانب الفنية والقانونية لعمل هيئات الحكم المحلي، وتفعيل دورهم/ن بما يمكنهم/ن من امتلاك دور تفاعلي في قضايا المجتمعات المحلية وممارسته ارتكازاً على معرفة ومعلومات.

وكانت لميس الشعبي، مديرة البرنامج في «مفتاح»، قالت في كلمة ألقته بافتتاح ورشة التدريب: «إن التدريب ينفذ في إطار برنامج «مفتاح» الهادف إلى بناء قيادات مجتمعية وسياسية قادرة على إعلاء صوت احتياجات وأولويات المجتمع من خلال استهداف

معلومات قيّمة في موضوعات التخطيط، والقوانين والتشريعات، ومصادر المياه».

المشاركون في التدريب عموماً، أشاروا إلى حاجتهم الدائمة لديمومة هذا النوع من التدريبات، خاصة في موضوع المخططات الهيكلية، وإطالة الفترة المخصصة لها، لأنه لا يمكن استيفاء كل شيء في زمن محدود، كما طالبوا باستكمال هذا البرنامج التدريبي، والتواصل الدائم بينهم وبين مؤسسة «مفتاح»، ومنح كل متدرب شهادة بموضوعات الدورة، وضرورة الابتعاد عن السردية في اللقاءات التدريبية، فرغم أن المدربين تميزوا بالكفاءة والقدرة على إيصال المعلومة، لكن ذلك لا يمنع ضرورة أن يتخلل التدريب إشاعة أجواء من المرح من حين لآخر، حسب تعبيرهم. وفي تقييمهم بعد التدريب أشار هؤلاء إلى أنهم حققوا استفادة منه، تجاوزت الـ 75٪، فالدورة مفيدة ومهمة لأعضاء وعضوات الهيئات المحلية، ولموظفي الحكم المحلي إجمالاً.

وعن تقييمهم لموضوعات التدريب التي تناولت التخطيط الاستراتيجي، والمخططات الهيكلية، والطرق والبيئة، والقوانين ذات العلاقة، فكلها موضوعات مهمة تمس عمل الأعضاء والعضوات وتدعم إمامهم بالقيمة المضافة للتخطيط الاستراتيجي التشاركي وانعكاساته على إدارة البلديات والمجالس من حيث الرقابة وتقليل الوقوع بالأخطاء، إضافة إلى المواضيع التي تناولت تنظيم البناء والأمور القانونية المتعلقة بذلك، وقضايا الأملاك واقتطاع الأراضي.

أما من حيث الإلمام بالقوانين ذات العلاقة بالحكم المحلي والسائدة في فلسطين، خاصة ما يتعلق منها بالبلديات والمجالس القروية والبلدية ومعرفة صلاحيات المجالس والوزارات المسؤولة وآليات التعامل والتنسيق والعمل بينها، فكلها مواضيع أضافت للمشاركين معلومات غنية.

كما كان للتدريب أثر في تعميق مفاهيم ومهارات القيادة، والوقوف عن كثب على بعض القضايا الخاصة والمرتبطة بالمشاريع المستقبلية والتنموية والاستراتيجية، وتم التطرق كذلك إلى دور أعضاء وعضوات الهيئات المحلية في إعداد الموازنات، وإيجاد حلول واقعية للمشاكل اليومية التي تواجه عمل الهيئات المحلية خاصة إشكالات البنية التحتية والقدرة

لم تخف «دلال بشارت»، عضو مجلس بلدية طمون منذ أكثر من عام ونصف، عظيم الأثر الذي تركته مشاركتها في ورشة تدريبية نظمها مؤخرا المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح»، بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي ومشروع تعزيز استجابة مجالس الهيئات المحلية للنوع الاجتماعي في GIZ، وهدفت إلى تطوير قدرات أعضاء وعضوات الهيئات المحلية في القضايا المتعلقة بسياسات الحكم المحلي، والتخطيط التنموي والعمراني.

«كانت النتائج أكبر من التوقعات، وتركت أثراً واضحاً تعدت فائدتها من التدريب إلى داخل الأسرة»، تقول بشارت، وتضيف: «بقدر أقولك، إن التدريب كسر حاجز الخوف عندي، سابقاً لم أكن أعرف اتخاذ أي قرار. اليوم الوضع أحسن بكثير.. صار عندي معلومة وصرت أعرف شو اللي إلي وشو اللي علي.. واليوم بشعر إنني قوية». أما بالنسبة ل«ريم عبد الحفيظ»، الموظفة في دائرة الرقابة والتشكيلات في مديرية الحكم المحلي بقلقيلية، والمكلفة بملف المرأة في المديرية، ترى أن التدريب كان على غاية من الأهمية بالنسبة لعضوات وأعضاء الهيئات المحلية الذين لا يمتلكون معلومات ومعرفة وخبرات كافية تتعلق بمهامهم وصلاحياتهم كأعضاء، وضعف الإلمام بالقوانين المعمول بها في هيئاتهم.

وتضيف «ريم»، التي تمتلك معرفة جيدة بعملها، بحكم التشبيك الذي تقوم به الوزارة مع الوزارات الأخرى، أنها كانت تفضل أن يستهدف التدريب على نحو خاص الأعضاء والعضوات العاملين في المجالس والهيئات المحلية، والذين لا تسمح لهم الوظيفة وارتباطهم بالدوام المشاركة في التدريبات. مشيرة إلى أن موضوعات التدريب كانت غنية جداً، واستفادت منها شخصياً، خاصة أنها عالجت قضايا تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، والطرق، والمخططات الهيكلية.

بدوره، يرى «أحمد خروب»، عضو مجلس بلدي حبلية بمحافظة قلقيلية، أن ما تلقاه من تدريب، وما تزود به من معلومات فقل دور في المجلس، وبات أكثر قدرة على التعامل مع المواطنين، ومخاطبتهم. وقال: «ما حققناه من فائدة فاق توقعاتنا، المدربون كانوا على مستوى عال من الدراية والخبرة، وهذا ساعدنا في الحصول على



شبكة عضوات المجالس المحلية في فلسطين... تطور ونماء

بيسان نوفل | رام الله



عنها، كما أنها تعرفت من خلال الشبكة على المنطقة التي تعيش فيها وعلى مناطق أخرى في محافظة رام الله، عن طريق التشبيك والتواصل مع عضوات من محافظة بيت لحم ونابلس وهذا شجعها أكثر للعمل.

من جانبها قالت «ياسمين حسني» عضو مجلس قروري دير السودان وعضو في شبكة العضوات، أنها استفادت بشكل مباشر من وجودها في الشبكة بوصولها على مشروع من وزارة الحكم المحلي، ممول من GIZ من أجل إنشاء مظلات في الشوارع، وحصلت «ياسمين» على المشروع بعد العديد من الدورات التي تلقتها من خلال الشبكة الذي تم تنفيذه في دير السودان.

وفي تقييم لانعكاس المشروع على موقعها في المجلس قالت انه قد عزز موقعها داخل مجلسها وبلدتها، حيث كانت تشعر بالتهميش بعدم دعوتها للاجتماعات وعدم اطلاعها على أية تفاصيل تخص المجلس، واستخلصت بأن وجودها داخل الشبكة منحها دفعة قوية وعززت ثقافتها بنفسها قائلة: «لقد دعم نضالي للمواصلة والاستمرار في سبيل اخذ دوري وتحقيق مطالبتي كوني امرأة، ولا بد أن نتساوى مع الرجال؛ وهذا ما شعرت به عندما طالبني بعض الأعضاء في المجلس باستلام وظيفة نائب الرئيس».

في شبكة بيت لحم كان الأمر مختلفاً بالنسبة للعضوات، حيث تم إيقاف شبكتهم نتيجة تدخلات الوزارة، وقيامها بتعيين منسقات في الشبكات ومنسق عام للشبكة من داخل الوزارة؛ وليس عن طريق الترشيح والانتخاب، حسب ما ذكرته «يولا خير» عضو بلدية بيت ساحور ومنسقة الشبكة في المنطقة.

وتؤكد «خير»، «إن الهدف من وجود الشبكة هو عرض المشاكل بطريقة سريعة وإيجاد الحلول لها في نفس الوقت، وليس كما يحدث بالعادة بتوجه العضو الى وزارة الحكم المحلي؛ والتي بدورها ستؤخر حل المشكلات بسبب البيروقراطية الإدارية».

وتتحفظ «خير» على الشبكة، بسبب عدم وضوح هويتها وعدم اتخاذها موقف من حرية التعبير، وتحفظها بسبب مسلكيات قمعية مورست ضدها على خلفية رأيها الذي عثرت عنه على الصفحة الخاصة بالشبكة (الفييس بوك).. رغم ذلك فقد تطرقت «خير» إلى العديد من الانجازات التي حدثت من الشبكة، بدءاً بالتعرف على المحافظة جميعها والقيام بعمل مشترك بالتشبيك بين ٦ بلديات في مشروع مشترك يجمعها مع بعضها، وهي بلديتي بيت ساحور وتقوم من محافظة بيت لحم وبلدية البيرة ومجلس قروري دير جريز من محافظة رام الله ومجلس قروري السايوة ومجلس قروري برقة في محافظة نابلس.

وتلخص خير ايجابيات الشبكة قائلة: لقد جمعت الشبكة بين المحافظات، الوسط والجنوب والشمال، وفررنا الحفاظ على تواصلنا كمجموعة وعدم التوقف عن العمل وقمنا بإنشاء مجموعة نتواصل بواسطتها بشكل يومي، ناقش خلالها المشاكل والحلول لما فيه دور متقدم للعضوات لمصلحة البلد وتطورها ورفاهيته».

زيارات ميدانية

وفي هذا السياق تم ترتيب زيارة ميدانية للمنطقة الغربية لمحافظة رام الله والبيرة، كما عقد لقاء في قرية قيبا جمع عضوات من ٩ مجالس متجاورة، واعتبرت الزيارة من الانجازات المهمة لكون منطقة غرب رام الله مهمشة وواقع النساء بها سيء، فكانت الزيارة مساندة ودعمًا معنويًا قويا لهن. فبعض العضوات كن لا يحضرن الاجتماعات.. والبعض الآخر يرسلون لهن المحضر الى البيت او يوقعون عنهن.

كما تم عقد لقاء مشابه في المنطقة الشرقية، حيث تجمعت عضوات يمثلن اربعة مجالس محلية في قرية دير جريز، حيث تم استعراض المشاكل التي تواجه العضوات في تلك المنطقة، على خلفية عدم رغبة بعضهن العمل داخل الهيئات المحلية بينما البعض الآخر يقع تحت سيطرة الأحزاب والعائلات.

كما تم عقد لقاء مع السيدة ربيحة ذياب ووزيرة شؤون المرأة السابقة، ضمن خطة الشبكة لمنطقة رام الله والبيرة، المتضمنة عمل لقاءات مع صناع القرار، وتم الاتفاق على عمل ربط بين العضوات ووزارة شؤون المرأة.

استفادت منها شخصياً من الشبكة تقول «زهور»: أن ذلك انعكس على عملها في بلدية البيرة، بحيث أصبحت من الناشطات والفاعلات على مستوى المحافظة وداخل البلدية، ولديها إمام بالقوانين كما تعززت لديها الثقة بالنفس للمشاركة بكافة اللجان في داخل البلدية.

منسقة الشبكة في نابلس وعضو مجلس قروري السايوة، «هبة الله نهاد محامدة» أوضحت، أن شبكتهم تعمل بروح الفريق الواحد وتقديم الدعم والمساندة للعضوات، إضافة على قيامهن بعمل زيارات تبادلية وتشبيكية مع البلديات في داخل المحافظة ومع المحافظات الأخرى.

وتضيف «محامدة» بأن وجود الشبكة خلق قاعدة بيانات كبيرة، فأصبح هناك تعارف بين العضوات جميعهن، ومعرفة لنقاط القوة والضعف لديهن وتعرفهن على مشاكل بعضهن البعض، وأصبح تقديم النصح وحل المشاكل يأتي في إطار الشبكة التي شملت كافة أنحاء نابلس، من شمالها إلى جنوبها وغربها، بتمثيل كافة العضوات فيها.

وتشير محامدة إلى أن أهم العوائق التي واجهت الشبكة بنابلس، هو عدم وصول كتب رسمية من الحكم المحلي للمجالس التي تتواجد بها العضوات بتكليفهن كمنسقات لشبكة العضوات، مما يجعل وسيلة الاتصال والتواصل مرهقة لهن من خلال الهاتف أو الاجتماعات في أماكن عامة، نظراً لعدم وجود مقر للشبكة.

بدورها تحدثت «كفاح حسين علوية» عضو الشبكة عن مجلس قروري دير جريز عن تجربتها، مبينة مقدار الاستفادة منها من خلال إبراز اسم العضو وتقوية معرفتها بالحكم المحلي والعاملين بالوزارة، مما سهل لها الكثير؛ كونها المرأة العضو الوحيدة داخل مجلسها.

وقالت أن التجربة أثرت لها على المستوى الشخصي من ناحية المعرفة بالقوانين والقضايا المحسولة والتي أصبحت تركز عليها بالمجلس وتستفسر

انطلقت شبكة عضوات المجالس المحلية في فلسطين كإطار جمعي وحيثي ومكاني والكتروني تستطيع العضوات من خلاله تبادل الخبرات والتجارب المختلفة بينهن والاستفادة من النجاحات والاشكاليات التي يواجهنها في مواقعهن كي يتمكن من اعلاء اصواتهن ومطالبهن بما يعزز مكانتهن في هيئات الحكم المحلي وفي مجتمعاتهن.

وتأتي مبادرة تشكيل الشبكات كنوع من الاستجابة لحاجات ومطالب العضوات أنفسهن التي عبرن عنها في الانشطة والفعاليات المختلفة، لذا فإن الشبكات تسد احتياجاً هاماً يحفز العضوات على الاستمرار في عضوية الهيئات المحلية، كما ويساهم في تقويتهم وتطوير ادوارهن ومكانتهن في مجالس الهيئات المحلية وفي مجتمعاتهن.

كانت البداية من رام الله، لدى الإعلان رسمياً عن تكوين الشبكات في اللقاء المركزي الأول الذي عقد في نهاية نوفمبر ٢٠١٣، تحت رعاية وزارة الحكم المحلي ووزارة شؤون المرأة وبدعم وشراكة مؤسسة GIZ، حيث تمت دعوة كافة العضوات في الهيئات المحلية والبلدية.

وتبع ذلك انعقاد اللقاء التأسيسي في قاعة بلدية البيرة بتاريخ شباط ٢٠١٤، بمشاركة ٥٠ عضواً من أصل ١٢٠ عضواً من النساء، عندما وقع الاختيار على ١٤ عضواً منهن، كنواة مركزية للشبكة في محافظة رام الله والبيرة، وتتابع بعد ذلك تأسيس الشبكات في المحافظات.

ومن أهداف الشبكة إتاحة الفرصة أمام العضوات للتواصل والتعارف وتبادل الخبرات، والتعريف على قصص النجاح المختلفة التي برزت هنا وهناك، في قرى وبلدات نائية، وتسهيل العلاقة بين العضوات والمؤسسة الرسمية المتمثلة بوزارة الحكم المحلي.

عن فكرة إنشاء شبكة عضوات المجالس المحلية، تقول عضو مجلس بلدية البيرة، ومنسقة الشبكة فيها «جهاد زهور»: «أنه من خلال طلب العضوات المستمر لعمل حلقة تواصل بينهن وتوصياتهن في نهاية كل ورشة عمل واجتماع، كان لا بد من إنشاء شبكة تجمع بين كافة محافظات الضفة الغربية ومحافظات غزة».

وتضيف زهور: «الشبكة هي حلقة تواصل واتصال ما بين العضوات من خلال وسائل الاتصال الاجتماعي، ومن خلال اللقاءات التي تجري وتعقد بين عضواتها من أجل تبادل الخبرات والمعلومات وقصص النجاح، ومواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه العضوات في داخل هيئاتهن المحلية».

وأكدت زهور انه تم وضع خطة للعمل بها في سنة ٢٠١٤، التي شملت عمل دورات تدريبية في كتابة التقارير وفي استعمال الحاسوب وعمل زيارات ميدانية لكافة الهيئات المحلية، بهدف الاطلاع على أحوال هذه الهيئات ولدعم العضوات في مناطقهن.



Implemented by **giz** Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

ملتقى
النوع الاجتماعي

